الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مكملة لنيل شهادة: الماستر أكاديمي

تخصص: مالية وبنوك **فرع:** مالية المحاسبة

العنوان

تقييم أداء البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من حيث العائد والمخاطرة - دراسة مقارنة للفترة (2012 – 2017) -

من إعداد:

بوقفالة لمين

تحت إشراف:

أ. بلفيطح ريمة

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
بلفيطح ريمة	أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محمودي مليك	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

أهدي هذه المذكرة إلى:

الذين قال فيهم الله عز وجل:

" وقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

برا وإحسانا لهما وتقديرا لما قدماه لي.

الإخوة والأخوات

والأصدقاء.

إلى كل من وقف معنا في إنجاز هذه المذكرة من

قريب أو بعيد

بجهده ووقته ودعائه...

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني

ووفقني على إنجاز هذا العمل،

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان

إلى الأستاذة المشرفة **بلفيطح ريمة**، التي لم تبخل علي بتوجيهاتها ونصائحها القيمة خلال إنجاز هذا العمل، وأرائها السديدة التي كانت عونا لي في إتمام هذه الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على تكبدهم عناء قراءة وتنقيح هذا العمل، وعلى ما يبدونه من توجيهات وتصويبات.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع من الأهل والأصدقاء.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**I**
شكر وتقدير	**II**
فهرس المحتويات	**III-V**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
الملخص باللغة العربية	**VIII**
الملخص باللغة الأجنبية	**VIII**
مقدمة	**أ**
إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	أ
أهداف الدراسة	ب
حدود الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
دوافع اختيار الموضوع	ب
الدراسات السابقة	ت
منهجية الدراسة	ث
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	ث
هيكل الدراسة	ج
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية	**07**
المطلب الأول: مفهوم ونشأة وتطور البنوك الإسلامية وأهم مبادئه	**07**
الفرع الأول: نشأة وتطور البنوك لسلامية	**07**
الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية	10
الفرع الثالث: رسالة البنك الإسلامي	12
المطلب الثاني: خصائص البنوك الاسلامية وأهدافها وأهم مبادئها	**12**
الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية	12
الفرع الثاني: أهداف البنك الإسلامي	13

الفرع الثالث: المبادئ والأسس الحاكمة لمعاملات البنوك الإسلامية	13
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية	**14**
الفرع الأول: موارد البنوك الإسلامية	14
الفرع الثاني: إستخدامات البنوك الإسلامية	19
المبحث الثاني: مفهوم العائد والمخاطرة والعلاقة بينهما ومؤشرات قياسهما في البنوك الإسلامية	**20**
المطلب الأول: مفهوم العائد والمخاطرة	**20**
الفرع الأول: مفهوم العائد	20
الفرع الثاني: تعريف المخاطرة	23
الفرع الثالث: مصادر الخطر في البنوك الإسلامية	24
المطلب الثاني: العلاقة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية	**24**
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك الاسلامية حسب طريقة العائد والمخاطرة	**25**
الفرع الأول: مؤشرات العائد	25
الفرع الثاني: مؤشرات المخاطرة	26
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	**30**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**30**
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**30**
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	30
الفرع الثاني: طريقة جمع بيانات الدراسة	39
الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة	39
المبحث الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة	**41**
المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	41
الفرع الأول: مؤشرات العائد	41
الفرع الثاني: مؤشرات المخاطرة	48
خلاصة الفصل الثاني	**55**

الخاتمة	**56**
قائمة المراجع	**60**
قائمة الملاحق	**65**
التصريح	**68**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العائد على الأصول لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	42
02	العائد على حقوق الملكية لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	43
03	العائد على هامش الربح لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	44
04	معدل منفعة الأصول لبنك البركة وبنك السلام	46
05	معدل الرفع المالي لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	47
06	معدل مخاطر السيولة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	48
07	معدل مخاطر الائتمان لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	50
08	معدل مخاطر رأس المال لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	51
09	معدل مخاطر سعر الفائدة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	52

قائمة الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	الموارد المالية للبنوك الإسلامية	18
02	الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة–الجزائر	34
03	الهيكل التنظيمي العام لبنك السلام–الجزائر	38
04	تطور نسبة العائد على الأصول لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	42
05	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	43
06	تطور نسبة العائد على هامش الربح لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	45
07	تطور نسبة منفعة الأصول لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	46
08	تطور معدل الرفع المالي لبك البركة وبنك السلام الجزائري	47
09	تغيرات نسبة مخاطر السيولة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	49
10	تغيرات نسبة مخاطر الائتمان لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	50
11	تغيرات نسبة مخاطر رأس المال لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	51
12	تغيرات نسبة مخاطر سعر الفائدة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري	52

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، ومقارنة أداء هذه البنوك والوقوف على مدى كفاءتها في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح، والتعرف على قدرة كل بنك على المنافسة في نفس بيئة الاعمال وتم ذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات العائد والمخاطرة، حيث أجريت الدراسة على بنكين إسلاميين عاملين في الجزائر هما بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري، وتم ذلك خلال الفترة الممتدة من (2012-2017).

وبغية تحقيق أهداف الدراسة ومعرفة مدى الاختلاف في الأداء بين البنكين تم حساب مؤشرات العائد والمخاطرة لكلا البنكين وذلك باستعمال البيانات والتقارير المالية الموجودة على الموقع الإلكتروني لكل بنك.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن بنك السلام يتمتع بالكفاءة في استخدام الأصول، والقدرة على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، في حين أن بنك البركة يعتمد في تمويل احتياجاته المالية على استخدام أموال الغير بدرجة أكبر.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، مؤشرات العائد والمخاطرة، الأداء المالي، بنك البركة، بنك السلام.

Abstract :

This study aimed to evaluate and compare the financial performance of Islamic banks working in Algeria, comparing the performance of these banks and their efficiency in controlling costs and achieving profits, and identifying the ability of each bank to compete in the same business environment. This was done by using a set of financial ratios that fall under the return and risk indicators. The study was conducted on two Islamic banks operating in Algeria, Al Baraka Bank, and Al- Salam Bank, during the period (2012-2017).

In order to achieve the objectives of the study and to know the differences in performance between these two banks, risk and return indicators were calculated for both banks by using the financial data and reports that w ere provided on the bank's websites.

The study concluded a set of results, which is that Al Salam Bank is efficient in the use of assets, and the ability to monitor and control expenses and reduce taxes, while Al Baraka Bank relies on the clients' money to finance its financial

Key words: Islamic banks, risk and return indicators, financial performance, Al Baraka Bank, Al Salam Bank.

مقدمة

مقدمة:

تشهد الساحة البنكية المحلية والدولية تطورا هائلا في الصناعة البنكية الإسلامية وقد صاحب هذا التطور في السوق البنكي الاسلامي تطور مماثل في وسائل الاستثمار الإسلامية المقدمة للعملاء حيث تمكنت البنوك الإسلامية من تحقيق نجاح كبير في القطاع البنكي ،وذلك بفضل أسلوب عملها المتميز كونها تعتمد في ممارسة أنشطتها البنكية على مبدأ الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا المحرم شرعا وهذه الخاصية ساعدتها كثيرا على الانتشار عبر أنحاء العالم وذلك إما بفتح بنوك تعمل وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية أو الاكتفاء بفتح نوافذ اسلامية من قبل البنوك التقليدية.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المقارن في البنوك الإسلامية ذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاح البنوك الإسلامية في وظيفتها المالية، مستعملين في ذلك مؤشرات العائد والمخاطرة المتعامل بها في البنوك الإسلامية لذا يعتبر تقييم الأداء عملية أساسية لاستمرار النشاط والتخطيط للمستقبل .

أولا: إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو مستوى الأداء في البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر وفق طريقة العائد والمخاطرة للفترة (2012-2017)؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو مستوى تقييم البنوك الإسلامية في الجزائر وفق مؤشرات العائد؟

2- ما هو مستوى تقييم البنوك الإسلامية في الجزائر وفق مؤشرات المخاطرة؟

3- ماهي العلاقة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- تعطي مؤشرات العائد تقييما متوسطا للأداء في البنوك الإسلامية بالجزائر.

2- مخاطرة البنوك الإسلامية متوسطة وفق المؤشرات المستخدمة.

3- هناك علاقة إيجابية بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية بالجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام طريقة العائد والمخاطرة .

2- المقارنة بين أداء البنكين وفق هذه المؤشرات.

3- دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة لكل بنك.

رابعا: حدود الدراسة

أجريت هذه الدراسة على البنوك الإسلامية حيث تم دراسة بنك السلام وبنك البركة الجزائري، باستخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية، للفترة الممتدة من 2012 إلى2017 وهي معلومات متاحة على موقع كل بنك.

خامسا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مستويات الأداء للبنوك الإسلامية في الجزائر وذلك باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة، الأمر الذي ساهم في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء هذه البنوك، وبالتالي تقديم التوصيات اللازمة.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات دفعتنا لاختيار الموضوع يمكن توضيحها فيما يلي:

دوافع شخصية:

- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص الأكاديمي.
- الميول الشخصية لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية بصفة عامة.

دوافع متعلقة بالموضوع:

- كون أن الموضوع مهم بالنسبة للقطاع الاقتصادي الجزائري.
- المساهمة في إضافة دراسة في المجال لإثراء البحث العلمي.

سابعا: الدراسات السابقة

1- دراسة محمد جموعي قريشي بعنوان **تقييم أداء المؤسسات البنكية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**، مجلة الباحث، المجلد3، العدد3.

هدفت دراسة الباحث إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية، حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية (بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني وبنك البركة)، من أجل إظهار العلاقة بين الربحية والمخاطرة، ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها، واستخدم في دراسته منهج المقارنة الذي يساعده في المقارنة بين العائد والمخاطرة البنك، كما استخدم نموذج تحليلي يسمي نموذج العائد على حق الملكية وبعض المؤشرات الأخرى التي تتعلق بالعوائد والمخاطر البنكية، توصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما إنتاجية الأصول فمتقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة. لكن الدراسة بينت الجانب النظري والتطبيقي لمؤشرات العائد والجانب النظري فقط لمؤشرات المخاطرة.

2- دراسة أمارة محمد يحي عاصي بعنوان" **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2010 .

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للبنك الإسلامي، حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة 2003 إلى 2008، وإعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي، بإستخدام مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء، خلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على إتباع البنك الإسلامي إستراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في البنك الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة، لكن الدراسة ركزت على تقييم الأداء المالي بإستخدام أهم مكونات القوائم المالية، دون تحديد طريقة معينة في تقييم الأداء.

3- دراسة بولحية الطيب وبوجمعة عمر، بعنوان " **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية " (دراسة تطبيقه على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013)**، المجلد 12، العدد 14.

هدفت الدراسة لتقييم الأداء المالي لعشر بنوك إسلامية من ست دول لمدة خمس سنوات للفترة الممتدة بين(2009-2013) بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية هي مؤشرات الربحية والسيولة ومؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات النشاط، خلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بكفاءة عالية في إدارة التكاليف التشغيلية ولها كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة لكن

بقدرات متفاوتة لكل بنك، كما نتج عن الدراسة أن البنوك الإسلامية غير قادرة على امتصاص مخاطر التمويل والاستثمار وأن نصف عينة الدراسة من البنوك غير قادرة على إدارة خطر السيولة.

4- دراسة سعيدة بورديمة (2014)، بعنوان " **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستعمال النسب المالية دراسة حالة مجموعة البركة العالمية 2012-2013)**، مجلة التسيير والاقتصاد، المجلد4، الإصدار2

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية بتطبيق الدراسة على أهمها، مجموعة البركة (2001-2013)باستعمال النسب المالية، تلخصت نتائج الدراسة في أن نسب الملاءة المالية أشارت إلى تمتع مجموعة البركة العالمية الإسلامية على هامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل في استرداد جزء من أموالها المستثمرة، أما نسب السيولة فقد أشارت إلى أن المجموعة تمتلك السيولة اللازمة للوفاء بإلتزاماتها المالية خاصة القصيرة الأجل، كما أن نسب الربحية بينت أن المجموعة حققت معدل عائد على حقوق الملكية يمكن وصفه بالمقبول والذي شهد إرتفاعا في سنوات الدراسة.

5- Kabir, Nurul, and Andrew Worthington, and Rakesh Gupta: **Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks,** Pacific-Basin Finance Journal, September 2015, Pages 327-353.

هدفت الدراسة إلى اختبار الفرق في مستويات المخاطر الائتمانية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مستخدمة نموذج ميرتون وهو عبارة عن تقنية لقياس مخاطر الائتمان القائمة على السوق، تم تقييم مخاطر الائتمان ل 156 بنك تقليدي و 37 بنك إسلامي في 13 دولة، حيث توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أقل بكثير من البنوك التقليدية عند قياس مخاطر الائتمان بنموذج ميرتون، وفي المقابل فإن البنوك التقليدية لديها مخاطر ائتمانية أعلى عندما يتم قياسها باستخدام مؤشرZ، وبشكل عام تشير النتائج المتوصل إليها في الدراسة أن المنهجية المستخدمة تلعب دورا هاما في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية.

ثامنا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الفصل النظري الذي يعتبر مناسب لطبيعة الموضوع، كما اعتمدنا على المقارنة التحليلية بين بنك البركة وبنك السلام الجزائري باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة في الفصل الثاني.

تاسعا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- اختلاف عينة الدراسة من حيث الزمان فهي تعتبر دراسة حديثة مقارنة بالدراسات السابقة –حسب اطلاع الطالب–.
- اختلاف عينة الدراسة حيث أنها تكونت من بنكين إسلاميين في حين معظم الدراسات السابقة كانت بين بنك إسلامي وبنك تجاري أو عدة بنوك.
- تحليل العائد والمخاطرة معا والعلاقة بينهما.

عاشرا: هيكل الدراسة

تكونت الدراسة من فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية، قسم الفصل الأول إلى مبحثين وكل مبحث إلى ثلاث مطالب، المبحث الأول مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية، المبحث الثاني مفهوم العائد والمخاطرة والعلاقة بينهما ومؤشرات قياسهما في البنوك الإسلامية.

والفصل الثاني ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثاني كان لمناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

وفي الأخير الخاتمة التي تم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج وتوصيات وآفاق مستقبلية للدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما في تحفيز النمو مع سعيها لأداء مهام الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتوجيهها لقطاع الأعمال وفقا لاحتياجاته الجارية والاستثمارية، وفي هذا السياق فإن للبنوك الإسلامية نفس الدور، غير أنها تتبع أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها مما يجعل لها خصوصية في هذه المعاملات.

وبناء على هذا تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول البنوك الإسلامية ومؤشرات الأداء المستخدمة فيها لقياس العائد والمخاطرة، حيث قسم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مفهوم العائد والمخاطرة والعلاقة بينهما ومؤشرات قياسهما في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

تحظى البنوك بدور بالغ الأهمية لما لها من تأثير على مجرى الحياة الاقتصادية ككل، فالبنوك صارت ضرورة من ضروريات العصر الحديث، نظرا لما تقدمه من خدمات، وكان لزاما على المسلم أن ينشئ بنوكا على أساس ديني تتماشى ورغباته واهتماماته.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة وتطور البنوك الإسلامية وأهم مبادئها

تطرق المطلب إلى مفهوم ونشأة وتطور البنوك الإسلامية وكذلك أهم المبادئ التي تحكم أعمالها من خلال تطبيق احكام الشريعة في جميع معاملاتها.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

1- تطور البنوك الإسلامية في العالم:

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات البنكية الربوية وإقامة بنوك تقوم بالخدمات والأعمال البنكية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م، عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.[1]

تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام1975، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام1977م، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام1978م، فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام1997م. [2]

انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية نفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.[3]

---

1 – عاهد سنجق، **أساسيات العمليات المصرفية الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الأردن، 2010، ص 36.

2 – محمد شاهين، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص99.

3 – على سيد إسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020، ص26.

وتشهد الساحة البنكية المحلية والإقليمية تطورا هائلا في تقديم العمليات البنكية الإسلامية سواء في شكل إنشاء بنوك إسلامية جديدة مثل (بنك البلاد بالسعودية، بنك بوبيان الكويت) أو تحول مصارف تقليدية إلى بنوك إسلامية (بنك الجزيرة بالسعودية، بنك الشارقة بالإمارات) أو في شكل تحول فروع تقليدية إلى فروع إسلامية مثل (البنك الأهلي التجاري، مجموعة سامبا المالية، بنك الرياض، البنك العربي، البنك السعودي البريطاني بالسعودية)، هذا بالإضافة إلى بنوك إسلامية قائمة بالفعل، وعلى الساحة الدولية تقوم مؤسسات مالية دولية مثل SHBC وسيتي جروب بتقديم العمليات البنكية الإسلامية، كما تم مؤخرا إنشاء البنك الإسلامي البريطاني بمدينة لندن.[1]

وطبقا لآخر إحصائية صادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عام2004م فقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم 217 بنكا إسلاميا في 48 دولة بقارات العالم الخمس وبحجم أصول بلغت 261مليار، ويبلغ معدل نمو الصناعة البنكية الإسلامية ب ين15% و20% سنويا.[2]

هذا التطور في حجم العمل البنكي الإسلامي لم يكن أحد يتوقعه عندما بدأت أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي لا يتعامل بأسعار الفائدة أخذا أو عطاء وذلك عام 1975م مع بداية عمل البنك الإسلامي للتنمية بمدينة جدة بالسعودية وبنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات، فكان التحدي الكبير لتلك المؤسسات المالية هي القدرة على تلبية احتياجات المتعاملين عن طريق تقديم الخدمات والمنتجات المالية والبنكية بدون استخدام أسعار الفائدة.[3]

وكان من أهم عوامل نجاح وانتشار العمل البنكي الإسلامي هو التزام تلك المؤسسات المالية بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها، حيث تعد الضوابط الشرعية الركيزة الأساسية التي يتعامل بها البنك الإسلامي مع عملائه،[4] كما تميزت البنوك الإسلامية بشكل كبير في مجال منح التمويل للعملاء حيث توفر صيغ

---

1 – على سيد إسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص26.

2 – محمد شاهين، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

3 – جابر شعيب الإسماعيل، **مفهوم العمل المصرفي الإسلامي**، https://www.alukah.net/culture/0/20790/، تاريخ الاطلاع 2021/05/15، على الساعة 16:34.

4 – مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 39.

مختلفة ومتنوعة لتمويل أنشطتهم المتعددة ومن تلك الصيغ صيغة المرابحة للآمر بالشراء والمشاركة بأنواعها المتعددة والمضاربة والاستصناع والتأجير مع الوعد بالتمليك وبيع السلم والتوريق والبيع بالعمولة والبيع بالوكالة والمتاجرة والبيع بالتقسيط والاستثمار المباشر.[1]ظ

2- تطور البنوك الإسلامية في الجزائر:

في الجزائر بدأت تجربة البنوك الإسلامية مع نهاية سنة 1990 بعد صدور قانون النقد والذي أعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام البنكي الجزائري من خلال اعتماد بنك البركة الذي أعتبر أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص) بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة البنكية (البحرين)، حيث تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال قدر ب 500.000.000 دج وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية 11 خلال شهر سبتمبر 1991.[2]

وفي إطار قانون رقم 03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، للبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات موافقة لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، وقد كان للبنك عدة مساهمات منها: إنشاء شركة تأمين (البركة والأمان) سنة 1999، إنشاء شركة عقارية (دار البركة) سنة 2003 ومعهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية وشركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" وذلك خلال سنة 2015، وقد صنف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة سنة 2000.[3]

وقد ظل بنك البركة ينشط في الساحة البنكية الجزائرية كبنك إسلامي وحيد فترة طويلة إلى غاية 8/06/2006 أين تم تأسيس بنك السلام الجزائر والذي يعتبر بنكا شموليا يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وقد تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي واعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كمصرف تجاري برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ليبدأ مزاولة

---

1 – مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص39.

2 – قلمين فايزة، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص 54. متوفر على الرابط: http://dspace.univ-msila.dz:8080//x56789/2304mlui/handle/1234

3 – بنك البركة الجزائري، الموقع الرسمي للبنك، https://www.albaraka-bank.com، تاريخ الاطلاع: 2021/05/03، على الساعة 14:22.

نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر 2008 وقد تم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض البنوك التقليدية في الجزائر التي سعت إلى فتح شبابيك أو نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية كبنك الخليج، ورغم ذلك مازالت البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من عدة معوقات خاصة التشريعية منها، فبالرغم من طبيعتها الخاصة والتي تستدعي تكييف قوانين وفقا لطبيعتها، إلى أن الدولة لم تراعي ذلك بل تم التعامل معها كالبنوك التقليدية، الأمر الذي أثار جدلا حول السلامة الشرعية لمعاملاتها البنكية.[2]

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي عدة تعاريف نذكر منها ما يأتي:

البنوك الإسلامية مصطلح حديث، يعبر عن نظام بنكي متطور، يجمع بين أسس العلم البنكي وأسس أحكام الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى إزالة التعارض بين الأسس العلمية والتشريعية السماوية. عرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بأنها: البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا ولا عطاءا.[3]

البنك الإسلامي: مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية، فهو بذلك صاحب رسالة وليس مجرد بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا، والبنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام بنكي إسلامي وإنما الإسهام في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية.[4]

---

1 – بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 4، 2018، ص84.

– بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 84. 2

3– حمدان عبد الله، **البنوك الإسلامية وموقعها في الاقتصاد العالمي**، https://www.alkhaleej.ae، تاريخ الاطلاع: 2021/02/14، على الساعة 08:42.

4– هند مهداوي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2010، ص 28.

يرى الدكتور شوقي إسماعيل شحاتة أن البنك الإسلامي: منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة.[1]

أما الدكتور أحمد النجار فقد عرف البنوك الإسلامية بأنها كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، للتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الواقع المحسوس.[2]

البنك الإسلامي مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية، إنسانية واجتماعية، يستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده، بموجب قواعد وأحكام الشريعة.[3]

البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار قواعد الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.

ويرى خبراء التنظيم في البنوك الإسلامية أن البنك الإسلامي: منظمة مالية بنكية تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي بوضع المال في المسار الإسلامي.[4]

كما يرى الدكتور حسين شحاتة أن البنك الإسلامي هو منظمة مالية تقوم بالمعاملات البنكية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية تهدف للمحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية والإسهام في تحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية. [5]

1- بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 46.

2 - بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، مرجع سبق ذكره، ص 46.

3 - بوعلي دليلة، **إدارة المخاطر البنكية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، فرع مالية وإدارة المخاطر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة مسيلة، الجزائر، 2015، ص71. متوفر على الرابط: http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/2303

4 - بلقيس دنيا، زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية :دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، فرع مالية بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1ّ -، الجزائر، ص 52.

5- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث، المنصورة، مصر، 2004، ص 72.

البنك الإسلامي هو مؤسسة تتلقى الودائع وتمارس مختلف الأنشطة البنكية والتي لا تتضمن تعاملا بالفوائد وذلك وفق أحكام الشريعة.[1]

ومن التعاريف السابقة نستطيع القول إن البنك الإسلامي: منظمة مالية وبنكية واقتصادية واجتماعية، تعمل على جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات البنكية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات.

الفرع الثالث: رسالة البنك الإسلامي

إن رسالة البنك الإسلامي تنطلق من حاجة المجتمع الإسلامي في أن يجد ملاذ في التعامل البنكي الاستثماري بعيدا عن شبهة الربا أي عدم التعاطي بالفائدة أخذا ولا عطاءا.[2]

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها وأهم مبادئها

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي خصائص تميزه عن غيره من البنوك الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر منها:

1- إستبعاد الفوائد الربوية:

إن أول ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك الربوية استبعاده كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل أساس عمل البنوك الربوية، وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.

2- الاستثمار في المشاريع الحلال:

يعتمد البنك الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

1- المرجع نفسه، ص 73.

2 - على سيد إسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز البنك الإسلامي بالصفة الاجتماعية.[1]

إن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية بنكية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، لذلك يهتم البنك الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي، وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام. [2]

الفرع الثاني: أهداف البنك الإسلامي

إن الهدف الشامل للبنك الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعا، وهي إتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين، وعلى تحقيق ما دعا إليه الإسلام، سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه عن طريق إنشاء فروع أخرى.

كما يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة.[3]

وتهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام البنكي العالمي للتصرف في المال، وبالإضافة إلى الأهداف السابقة الذكر هناك أهداف أخرى:[4]

- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.
- القيام بالأعمال والخدمات البنكية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.

1- جعيد البشير، قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، دار المنهل للنشر، مصر، 2014، ص28.

2- محمد خطابي، **طبيعة البنوك التشاركية**، https://www.droitetentreprise.com/، تاريخ الاطلاع 2021/05/10، على الساعة 10:55.

3- جعيد البشير، قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مرجع سبق ذكره، ص29.

4- مرجع نفسه، ص 29.

الفرع الثالث: المبادئ والأسس الحاكمة لمعاملات البنوك الإسلامية[1]

1- المنهج الإسلامي هو أساس التعامل:

وهذا يعني تكييف عمليات البنوك بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، مما يتطلب بحث الصيغ الشرعية لجميع معاملات البنوك سواء اختص بحفظ أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها أو توظيف العائد المحقق من توظيفها والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب الضرر للغير.

2- النقود وسيلة للتعامل والعمل ضرورة لتحقيق التنمية:

يعمل البنك الإسلامي على تصميم وإصدار الخدمات المالية والبنكية والتجارية المتعددة التي تساعد على توفير الأموال للأفراد وأصحاب الأعمال بهدف تسيير أعمالهم، على أن يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للآخذ والمعطي.

3- الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي:

هو الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع والاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأن محل التعامل بأصول وموجودات حقيقة وليست مجرد أصول مالية، فكل وحدة مالية يبثها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقية.[2]

4- تحقيق التكافل الاجتماعي:

تهتم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد بمختلف السبل وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك وأرباحه، كذلك زكاة أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون البنك لإخراجها من أرصدة حساباتهم نيابة عنهم هذا بجانب الصدقات والتبرعات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات.[3]

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

الفرع الأول: موارد البنوك الإسلامية

لدينا موارد أموال قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى أموال الصدقات.[4]

1- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 91-93.

2- المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه، ص 93.

4- جعيد البشير، قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مرجع سبق ذكره، ص35.

1- الموارد القصيرة الأجل:

وتتمثل هذه الموارد فيما يلي:

أ- حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار (الودائع الادخارية):

وهي ودائع صغيرة غالبا يعطى صاحبها بموجبها دفتر يقيد فيه إيداعاته ومسحوباته ويحق له سحب بعض أو كل رصيده في أي وقت شاء، في حين يعرض البنك الإسلامي على المودع ثلاثة اختيارات وهي:[1]

- أن يودع أمواله في حساب استثمار بالمشاركة في الأرباح.
- أن يودع جزء من أمواله في حساب استثمار ويترك جزء آخر للسحب منه عند الاحتياج.
- أن يودع أمواله بدون أرباح من ضمان أصلها.

والسند الشرعي لهذه الاختيارات ما جاء في قرارات المؤتمر الأول للبنك الإسلامي بدبي حول حساب التوفير حيث نص على أن "حسابات التوفير يحصل صاحبها على ربح في حالة النص عند فتح الحساب، إذ أن المعاملة بين البنك والمودع تأخذ حكم المضاربة".[2]

ب-الودائع الإسلامية:[3]

وتتكون هذه الودائع من الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي بقصد المشاركة بها في تمويل عمليات استثمارية، ويعد هذا أهم وأكبر مصدر من مصادر أموال البنك الإسلامي وتنقسم هذه الودائع إلى نوعين:

- ودائع مع التفويض: تعمل هذه الودائع في البنك على أساس المضاربة المطلقة، حيث يخول المودع للبنك بأن ينوبه في استثمار وديعته في أي مشروع من المشروعات التي يراها البنك محليا أو دوليا، مع منحه نصيبه من الأرباح الفعلية.
- ودائع الاستثمار بدون تفويض: في هذا النوع من الودائع يختار المودع المشروع الذي يرغب أن يستثمر فيه الأموال التي أودعها وله أن يحدد أجل الوديعة أو أن يتركه مفتوحا، وفي هذا النوع من

1- المرجع نفسه.

2- جعيد البشير، قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مرجع سبق ذكره، ص32.

3- المرجع نفسه.

الودائع الاستثمارية يستحق المودع حصته من عائد المشروع الذي اختاره فقط، ويسمى هذا النوع بالمضاربة المقيدة.

ت-شهادات الادخار الإسلامية:

تعد شهادات الادخار الإسلامية من أحدث مصادر الأموال الإسلامية، وهي عبارة عن ورقة مالية تمثل حصة في مشاركة تستحق نصيبا من أرباح البنك المصدر لها حسبما يتحقق من أرباح.[1]

2- موارد متوسطة وطويلة الأجل:

حتى يحقق البنك الإسلامي التوازن المطلوب في معاملاته فإنه يحتاج إلى أوعية ادخارية متوسطة وطويلة الأجل لتعبئة الفوائض المالية لدى الأفراد والمؤسسات، لأجل غير قصير ومن هذه الأوعية:

أ- شهادات الإيداع الإسلامية:[2]

إن حصيلة شهادات الإيداع الإسلامي لا ترتبط بمشروع معين أو نشاط ما، ومن هنا يستطيع البنك الإسلامي أن يضارب في مختلف الأنشطة والمجالات التي يراها، ومن أهم شروط الإيداع الإسلامي نذكر ما يلي:

- أن تصدر بفئات محددة ومقبولة (1000,500,100,50,10) دج.
- أن تحدد مدتها الزمنية (03سنوات، 05سنوات مثلا).
- أن تستحق عائدا سنويا وفق ما يتحقق من أرباح البنك
- أن يلعب البنك دور المضارب غير المقيد بمجال معين.
- أن يتزايد وزن الشهادات تبعا لتزايد مدتها لأن حصيلتها لا تلزم البنك بإيداع نسبة منها لدى البنك المركزي كنسبة احتياط، بالإضافة إلى إمكانية توظيفها بآجال متوسطة وطويلة الأجل باطمئنان.

ب-شهادات الاستثمار الإسلامية:[3]

يستخدم البنك الإسلامي حصيلة هذه الشهادات لمقابلة طلبات التمويل في مشاريع معينة أو أنشطة معينة لذلك نفرق بين نوعين منها:

1- المرجع نفسه، ص 32.

2- جعيد البشير، قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مرجع سبق ذكره، ص33.

3- المرجع نفسه.

أولا: شهادات الاستثمار الإسلامية لمشروع معين

ومن شروط هذا النوع نذكر الآتي:

- أن يسبق الترويج للمشروع المراد تمويله والقيام بدراسة جدوى كاملة عنه.
- يدعو البنك إلى الاكتتاب في شهادات الاستثمار في حدود ما يتحدد من حجم التمويل
- تكون دراسة جدوى الفنية والاقتصادية متاحة لكل من يرغب في الاكتتاب.
- تصدر الشهادات بفئات مختلفة.
- آجال الشهادات غير محدود وتمتد من الاكتتاب حتى التصفية النهائية للمشروع.

ثانيا: شهادات الاستثمار لمجال معين[1]

ومن شروط هذا النوع من الشهادات الاستثمارية نذكر ما يلي:

- تمويل حصيلة هذه الشهادات مجالا من مجالات الاقتصاد الوطني (مثل استصلاح الأراضي)، أو إقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدماتية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.
- يلعب البنك هنا دور المضارب المقيد بمجال معين.
- يتوقف العائد من هذه الشهادات على ما يتحقق من الاستثمار.
- تصدر الشهادات لمدة تتراوح بين 03و05 سنوات ويكون نصيبها من الربح أوزانا بحسب المدة.

ت-الرأس مال والاحتياطات:[2]

يعد الرأس المال في البنك مصدرا داخليا ثابتا للأموال يستخدم في مختلف أوجه النشاط، ويمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين فيه عند بدأ تأسيسه وأي إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية، سواء أكانت في شكل عيني كالأصول الثابتة أو في شكل معنوي.

ث-أموال الصدقات:

إن الصدقات الواجبة كالزكاة، وغير الواجبة كصدقات التطوع، إضافة إلى الهبات والنذور، كل هذه الموارد إضافية في البنك الإسلامي تساعده على تنفيذ سياسة الخدمات الاجتماعية والإسلامية التي يقوم بها.

1- جعيد البشير، قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مرجع سبق ذكره، ص34.

2- المرجع نفسه.

الشكل رقم (01): الموارد المالية للبنوك الإسلامية

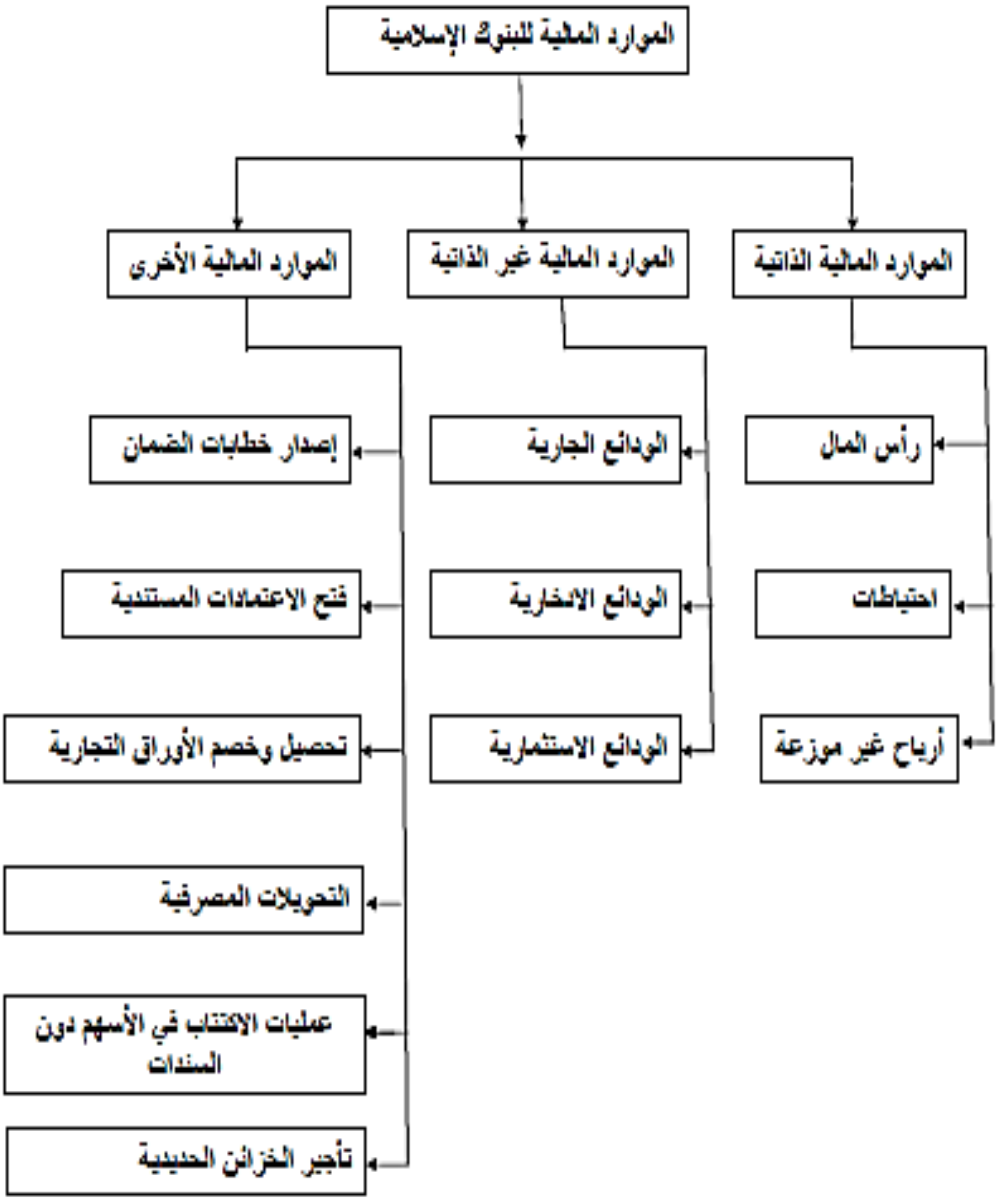

المصدر: خضراوي عبد النور، **طرق تمويل المشاريع الإستثمارية في البنوك الإسلامية "دراسة قرض الإيجار في بنك البركة الجزائري فرع سطيف"**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، فرع بنوك، جامعة مسيلة، 2013، ص21. متوفر على الرابط:

http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/8833

الفرع الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:[1]

أ- **التمويل بالمضاربة:** تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك صاحب المال، ويسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع، ولا يتدخل البنك في تفاصيل العمل، وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده.

ب- **التمويل بالمشاركة:** هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منها متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال.

2- صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية:[2]

أ- **التمويل بالمرابحة:** هي أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ منها ربحا

ب- **التمويل بالتأجير:** تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل أجر يتفق عليه، وتسمى العملية إجارة، ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر.

ت- **التمويل بالسلم:** السلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن. وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي.

ث- **التمويل بالقرض الحسن:** هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد، الذين هم بحاجة إلى مساعدة، حيث تمكنهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا.

ج- **التمويل الاستصناع:** هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له على أن تكون

1- خالد آمين، حسين سعيد سعيفان، **العمليات البنكية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 171.

2- المرجه نفسه، ص 171.

المبحث الثاني: العائد والمخاطرة والعلاقة بينهما في البنوك الإسلامية

تضمن المبحث عرضا لمفاهيم العائد، المخاطرة، وطريقة حساب كل منهما، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بينهما، مع دراسة المؤشرات المخصصة لتقييمهما في البنوك الإسلامية نظرا لخصوصية هذه الأخيرة.

المطلب الأول: مفهوم العائد والمخاطرة

الفرع الأول: مفهوم العائد

1- تعريف العائد:

هناك عدة تعريفات للعائد ونتناول أهم التعريفات في يلي:

العائد هو ما يعود إلى الشيء ونقول عائد العمل نعني بها الأجور ونقول عائد الاستثمار نعني به الأموال الإضافية التي تعود إلى المستثمر زيادة عما أنفقه كما أن الربح الذي يظهر في قائمة الدخل هو عائد المشروع عن الفترة التي غطتها قائمة الدخل، من ذلك التعريف السابق يرى الباحث أن عائد الاستثمار هو الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة أو الفرق بين المنافع والتكاليف. [1]

أما في الاقتصاد فالعائد تسمية للكفاية الحدية لرأس المال فالعائد له دور أساسي في توجيه الأموال بين المشاريع القريبة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي نظام السوق تتجه الاستثمارات نحو المشاريع الأكثر ربحا وإلى القطاعات المجزية أحجامها على المشاريع والقطاعات ذات العائد المنخفض.[2]

إن الربح الذي تسعى إليه المنشأة هو الربح المحاسبي الذي يعبر عنه بزيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات وتخزينها وتسويقها، وتحمل الربحية في المنشأة أكثر من مفهوم ومعنى فقد تعني بالربحية طويلة الأجل والربحية قصيرة الأجل فالربحية في المدى القصير هي عبارة عن الإيرادات مطروحا منها النفقات، أما الربح في المدى الطويل فله عدة مدلولات فهو إما نصيب السهم من الأرباح المنخفضة أو العائد على الاستثمار أو العائد على حقوق الملكية.

1- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة التمويل المصرفي**، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان، ص111-112.

2- المرجع نفسه، ص 112.

أيضا العائد هو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلا نظير إستثماره لأصوله بهدف تنمية ثروته وتعظيم أملاكه، وهو أيضا يعتبر المكافأة التي يتمنى المستثمر الحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاضر على أمل الحصول على منفعة أو إشباع في المستقبل.[1]

مما سبق يرى الباحثون أن مفهوم العائد هو ما يعود على المنشأة من أرباح بصرف النظر على مصدر تلك الأرباح، فقد تكون أرباح من ناتج التدفقات النقدية الخارجة وذلك على مدى فترة محددة أو من الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك من الأرباح المنفقة أو المحتجزة أومن العائد على رأس المال أو من مصادر أخرى، إذا العائد له المقدرة الكبيرة في تسيير المشاريع أو عدم تسييرها ووضعها في مستوى عالي من الأمان.[2]

ويعتبر العائد أحد أهم المتغيرات التي تتحكم في قرار البنك الإسلامي بتمويل مشروع معين بعد التأكد من توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تعريفه على أنه عبارة عن مجموع المكاسب والخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية معينة، فهو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، أي مقدار التغير بين ما يتم استثماره من طرف البنك الإسلامي في بداية المشروع و ما تم الحصول عليه في المشروع مع قسمة الناتج المحصل عليه على مقدار الأموال المستثمرة في بداية المشروع ، قد يكون سلبيا وإيجابيا و يأخذ ثلاثة أشكال هي:[3]

1- **العائد الفعلي او المحقق:** هو عبارة عن التدفق النقدي المكتسب والمحصل عليه فعليا نتيجة الاستثمار في مجال معين يتصف بدرجة تأكد مطلقة.

2- **العائد المتوقع:** عبارة عن تقدير للعائد في ظل ظروف معينة (شروط معينة) يكون مرجحا باحتمالات وبالتالي فهو غير مؤكد ولحسابه لابد من معاملته باحتمال حدوثه باستخدام المعادلة التالية:

$$E_{(r)} = R_i * p_i$$

بحيث:

1- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الاسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص151.

2- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والإستثمار في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص151.

3- بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

$E_{(r)}$	R	P	i
القيمة المتوقعة للعائد	العائد	الاحتمال	الاستثمار

3- العائد المطلوب: يعرف بأنه أدنى معدل عائد استثمار يطلبه المستثمرون لتعويضهم عن تحمل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك الحالي للمستقبل.

2- أهداف العائد:

إن أحد أهداف المحاسبة هو تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة وذلك بمقارنة الإيرادات بالنفقات والمصروفات بالأعباء التي تحملتها الوحدة وذلك لأن العاملان الأساسيان في تحديد العائد هما الإيراد والمصروف لابد من أخذهما في الاعتبار عند تحديده وتتمثل أهدافه كالآتي:[1]

- **أولا:** قياس أداء الإدارة فمقياس العائد يعتبر أداة مقبولة ومتزايدة الاستخدام وذلك لأن هدف العائد على الاستثمار يعترف بقيمة رأس المال لأصحاب المشروع واستخدامه بفائدة في نواحي أنشطة مختلفة ولأن رأس المال قلما يكون متاحا للمشروع بكميات غير محدودة، وأيضا لأنه يحدد ربحا على الاستخدام الاقتصادي لرأس المال في المشروع، كما أن استخدام العائد كمقياس للأداء يشير إلى طرق فسيحة لتحسين الأداء ولأن فكرة العائد على الاستثمار تتمتع بدرجة كبيرة من الفعالية الإدارية لوضوحها ويمكن تطبيقها في جميع عمليات وأقسام الإدارة الداخلية بالمشروع.
- **ثانيا:** تحقيق أكبر قدر من الأرباح إلى رأس المال وذلك لاستبعاد التوسع غير السليم من جانب المديرين وذلك عندما يتأكد المديرين أنه يتوقع معدل معين من كل توسع لذلك يكونون أكثر حذرا.[2]
- **ثالثا:** يعتبر العائد أداة للرقابة وأداة أيضا للتخطيط لذلك يهدف من استخدامه إلى التوصل لقرار سليم عند اتخاذه بخصوص التوسع في الأصول وتحديد معدل عائد مناسب له.
- **رابعا:** الزيادة في تحقيق الأرباح بهدف إظهار كفاءات الإنتاجية.
- **خامسا:** يهدف أيضا إلى تحديد السوق الذي تعمل فيه المنشأة من مجموعة أسواق وذلك لأن العمل في سوق احتكاري يحقق ربح أكبر من العمل في سوق المنافسة بعد دراسة وافية لمجموعة الأسواق.

1- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة التمويل المصرفي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص121.
2- المرجع نفسه.

- **سادسا:** المحافظة على استقرار الإنتاج إذا كان هدف الإنتاج هو الهدف الرئيسي الذي تقوم عليه المنشآت.
- **سابعا:** المحافظة على التعهدات التي التزمت بها الشركة على الغير وقضاء التزاماتها الواجبة عليها.
- **ثامنا:** يعمل العائد على استمرارية الشركة في القيام بأعمالها وهذا من شأنه أن يوسع من أعمال الشركة ويؤدي ذاك إلى توفير أكبر لفرص العمل وتقليص معدلات البطالة وخاصة في منشآت القطاع العام.[1]
- **تاسعا:** رفع معدلات نمو المبيعات والأصول والقيمة المضافة للشركة في المدى الطويل والمحافظة على نصيب الشركة النسبي في السوق وزيادة قدرتها على تحقيق الأرباح في الأجل الطويل وبالتالي زيادة مقدرتها الاحتكارية في السوق وزيادة مقدرتها على رفع الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم المبيعات، وبالتالي يؤدي لزيادة الاستقرار في عوائد المنشآت وزيادة تنويع أنشطتها.
- **عاشرا:** ضمان تعظيم الربح الاجتماعي وتدني التكلفة الاجتماعية للمشروعات.[2]

الفرع الثاني: تعريف المخاطرة

وردت عدت تعريفات للمخاطرة وهي كالآتي

هي احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة، وقد عرفتها لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في أمريكا هي احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة.

وقد عرفتها لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في أمريكا بأنها احتمالية حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى.[3]

1- المرجع نفسه، ص 122.

2- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة التمويل المصرفي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص122

3- طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازلIII** ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص116-117.

وعرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنه مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر سلبيا فيطلق عليه خطر تهديد، أما إذا كان إيجابيا فيطلق عليه فرص.[1]

مما سبق يتضح أن القاسم المشترك لمصطلح المخاطر هو حالة عدم التأكد وعدم معرفة المحصلة النهائية لأعمال المؤسسة المالية، ولذلك يمكن القول بانها احتمالية تعرض البنك لخسائر مباشرة أو غير مباشرة تؤدي لانحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة، وبالتالي عدم قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله أو استغلال الفرص المتاحة.

الفرع الثالث: مصادر الخطر في البنوك الإسلامية

1- مخاطر داخلية:

تتناول هذه المخاطر أسس العمل البنكي بالتحدي والهجوم المباشر معتمدة على قلة المعلومات لكثير من المسلمين بمفهوم الربا المحرم ومفهوم سعر الفائدة، تخوف البعض من سيطرة القطاع البنكي الإسلامي على القوة النقدية للدولة باعتبارها خارج نطاق التحكم، تخوف بعض كبار البنوك التقليدية من فقد عملائهم أو تقلص أنشطتهم نتيجة لاتجاه عملائهم للبنوك الإسلامية، آراء بعض العلماء التي تحلل الفائدة البنكية وتهاجم العمل البنكي الإسلامي برمته، الممارسات الخاطئة لبعض البنوك الإسلامية.[2]

2- مخاطر خارجية:

تواجه البنوك الإسلامية مخاطر أخرى ناشئة عن اتجاه العالم إلى العولمة وتحتاج إلى مواجهة تحديات الممارسات البنكية التي نشأت عنه، تمثلت في اتجاه البنوك التقليدية إلى مفهوم البنوك الشاملة، اتجاه البنوك التقليدية إلى الاندماج مع البنوك التجارية الأخرى.[3]

المطلب الثاني: العلاقة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية

المخاطرة والعائد هما مصطلحان متلازمان، فكل عملية تمويل أو استثمار إلا ولها وجهان، وجه يمثل العوائد المالية التي سوف تتحقق والوجه الأخر يمثل المخاطر التي تواجهها.[4] ومن القرارات المهمة في هذا

1- طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازلIII** ، مرجع سبق ذكره، ص117.
2- مرجع نفسه.
3- مرجع نفسه.
4- ابراهيم قوشجي، **العائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية**، https://cutt.ly/Lb6eBfw، تاريخ الإطلاع 2021/05/20، على الساعة 11:42.

المجال هو اختيار الاستثمار الذي تتلاءم عوائده مع مخاطره، تقوم البنوك الإسلامية باستثمار مواردها وفق صيغ تمويل قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة معتمدة على العائد المتوقع الحصول عليه، فالبنك الإسلامي يستثمر أمواله على أساس المدى القصير والمدى الطويل استثمارات رأسمالية، وأي عملية استثمارية يقوم بها البنك الإسلامي تكتنف قدر معين من المخاطرة، فتحقيق نسبة معينة من العوائد المطلوبة مرتبط بدرجة المخاطرة التي يمكن التعرض لها، حيث يعد الزمن المتغير الذي يخلق التوازن بين الرغبة في تحقيق العائد المتوقع والقدرة على تحمل المخاطر، ولابد من الموازنة بينهما من خلال تحديد العائد المتوقع الذي يخلق له الرضا مقابل درجة مخاطرة مقبولة من طرفه، فالعائد المناسب هو ذلك العائد الذي لا يقل عن مستوى الربح المحقق في المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس مستوى المخاطر، وتحقيقه أمر مهم للمحافظة على القيمة السوقية للبنك.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك الإسلامية حسب طريقة العائد والمخاطرة

الفرع الأول: مؤشرات العائد[2]

1- العائد على الأصول:

العائد على الأصول ROA = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

2- العائد على حقوق الملكية:

العائد على حقوق الملكية ROE = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

3- معدل هامش الربح

معدل هامش الربح PM = النتيجة الصافية / مجموع الايرادات

4- معدل منفعة الاصول

معدل هامش الربح PM = النتيجة الصافية / مجموع الايرادات

5-الرفع المالي

معدل منفعة الأصول = اجمالي الإيرادات / اجمالي الأصول

1- ابراهيم قوشجي، **العائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره.

2- العرابي مصطفى، **تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، العدد 01، 2019، ص564.

الفرع الثاني: مؤشرات المخاطرة[1]

1- مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة = نقديات (لدى بنك المركزي + CCP) + الأصول غير نقدية شديدة السيولة / اجمالي الودائع المستحقة للبنوك وللبنك المركزي * 100

2- مخاطر معدل سعر الفائدة:

مخاطر معدل سعر الفائدة = الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

3- مخاطر التشغيل:

مخاطر التشغيل = مصاريف العمال /عدد العمال

4- مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان= مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون الغير المسترجعة / تمويلات ممنوحة للمؤسسات والزبائن

5- مخاطر رأس المال:

مخاطر رأس المال= إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول أو نسبة بازل

الفرع الثالث: مخاطر تتميز بها البنوك الإسلامية

1- مخاطر الإزاحة التجارية (التجارية المنقولة): وتحدث عندما لا يستطيع البنك الإسلامي إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك الإسلامية أو التقليدية المنافسة، وهنا قد يقرر المودعين سحب أموالهم، ويلجأ ملاك البنك الإسلامي في هذا الحالة إلى التنازل عن بعض الأرباح لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.

2- مخاطر فقدان الثقة في العمل البنكي الإسلامي: تنشأ هذه المخاطر من فقدان الفهم السليم لرسالة البنوك الإسلامية ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما الغنم بالغرم والخرج بالضمان، سواء تعلق

1- بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص90.

الأمر بالعاملين في البنك أو المتعاملين معه وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة البنك الإسلامي، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد.[1]

3- **مخاطر صيغ النشاط:** إن أغلب الصيغ المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية في نشاطها مازالت تثير جدلا فقهيا حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لآخر، مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك.

4- **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر المرتبطة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة في إدارة الأموال المودعة لديه أي الشروط المتفق عليها، وبالتالي يتحمل البنك مسؤولية التعدي أو التقصير.[2]

1- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2**، مجلة جامعة عبد العزيز، العدد الثاني،2010، ص12.

2- المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الأول:

تنفرد البنوك الإسلامية من بين المؤسسات البنكية بأنها تقوم على قواعد وأحكام مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تعتبر أن المال يجب أن يستثمر لصالح المجتمع والاقتصاد الوطني بما يحقق مجتمعا متلاحما ومتكافلا، ويعتبر رأس المال في النظام الاقتصادي الإسلامي عنصرا من عناصر الإنتاج، وله عدة مصادر مختلفة منها موارد قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل وتستخدم البنوك الإسلامية في توظيف أموالها أساليب وصيغ عديدة.

وتسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق عائد من الاستثمارات والمشاريع التي تخاطر بالدخول إليها وذلك لأن مصطلح العائد والمخاطرة متلازمان، فالعائد المناسب هو ذاك العائد الذي يخلق له الرضا مقابل درجة مخاطرة مقبولة من طرفه.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

حاولنا الإلمام في الفصل الأول بالجانب النظري من الدراسة من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومفاهيم متعلقة بأهم النسب المالية المستخدمة في المقارنة بين البنوك الإسلامية من حيث العائد والمخاطرة، كما استعرضنا أيضا بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تقييم أداء بنكين إسلاميين عاملين في الجزائر هما بنك البركة الجزائري وبنك السلام و المقارنة بينهما باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

لإجراء الدراسة التطبيقية قمنا في هذا المبحث بالتعريف أولا بعينة الدراسة ومن ثم طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يحتوي هذا المطلب على فرعين، الأول يحتوي على تقديم البنكين كل من بنك البركة وبنك السلام والمطلب الثاني يحتوي على طريقة جمع البيانات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

إخترنا لمجتمع الدراسة بنكين إسلاميين هما بنك البركة وبنك السلام الجزائري والتي تعتبر مجتمع وعينة الدراسة لأنها البنوك الإسلامية المتواجدة حاليا في الجزائر.

1- تقديم بنك البركة

أ- نشأة بنك البركة:[1]

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأس مال مختلط بين عام وخاص، تم إنشائه في 20ماي1991 برأس مال قدره 500.000.000 دج، وبدأ مزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (الجزائر)، ومجموعة البركة البنكية (البحرين). في إطار قانون رقم03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. ويدير البنك حاليا 31 فرع تتوزع كالآتي:

- 10 فروع في الوسط
- 06 فروع في الغرب
- 11 فرع في الشرق
- 04 فروع في الجنوب

1- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.com/، تاريخ الإطلاع 04-04-2021، على الساعة 13:06.

ب-أهم المراحل التي مر بها بنك البركة[1]:

- 1991تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس مال الخاص
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن بنك إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة البنكية الجزائرية.

ت- أهم الشركات المساهمة في البنك الجزائري:[2]

- دار البركة.
- شركة التكوين ما بين البنوكSAIBS .
- شركة ما بين البنوك للمعالجة الآلية والنقدية.
- شركة SATEC شركة خاصة بالخبرة العقارية.
- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوكSATIM .
- الشركة الجزائرية للخدمات البحريةALSHUP .
- معهد التكوين في المالية والصيرفة الإسلامية.

1- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، مرجع سبق ذكره.

2- عبد الرزاق عزوز، **واقع المزيج التسويقي التسويق في البنوك الإسلامية وأثره على ولاء الزبائن "دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج"**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، فرع تسويق مصرفي، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020، ص50. متوفرة على الرابط: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/23256

ث- إستراتيجيات بنك البركة:[1]

للبنك مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، ومن أجل ذلك وضع مجموعة من الخطط والإستراتيجيات تساعده على تجنب الوقوع في المخاطر وهي كالآتي:

- تدقيق وتطوير نظام تسيير البنوك.
- التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية ومتابعة النتائج.
- تغطية السوق المحلية وتوسيع مجال الاستثمارات وتنويع تشكيل المنتجات.
- تدعيم الأموال الخاصة بالبنك.
- التوسع الأفقي المخطط.

ج- أهداف بنك البركة الجزائري:[2]

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق طرق إسلامية وبأفضل العوائد مما يتفق من ظروف العصر والاستثمار.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات البنكية التقليدية.
- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب بنكي غير تقليدي.
- تطوير أشكال التعاون من البنوك الإسلامية في كافة المجالات البنكية وخاصة مجال تبادل المعلومات والخبرات، وتطوير آفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جداولها الاقتصادية والاجتماعية.

ح- الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

1- سرايش جميلة، **المعالجة المحاسبية والجبائية لأنشطة البنوك الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري -وكالة سطيف-**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، فرع مالية وجباية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015، ص163. متوفرة على الرابط: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/9427

2- عبد الحق عبد الهاني، بعلي مراد، **أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في البنوك الإسلامية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"**، مذكرة ماستر، قسم المالية والمحاسبة، فرع مالية وبنوك، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020، ص68. متوفرة على الرابط: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/15832

يقوم بإدارة بنك البركة الجزائري إدارة تتكون من سبعة أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائبين له، كما أن للبنك مديرا عاما ونواب يشكلون الإدارة التنفيذية للبنك مع بعض الأعضاء، بالإضافة إلى هيئة شرعية تسهر على إبقاء النشاط التمويلي للبنك موافق لمبادئ الشريعة الحاكمة للمعاملات المالية والبنكية خاصة، كما يوجد للبنك مراقبي حسابات وجمعية عامة للمساهمين.

ويضم بنك البركة الجزائري نيابات متخصصة في مجال التكنولوجيا والمجال الاستثماري، والرقابة على مختلف الأنشطة والتحركات المالية، بالإضافة إلى نيابة متخصصة في إدارة الموارد المالية والبشرية وغيرها من المديريات التي تنبثق عنها، ويتم اختصار الجهاز المسير لبنك البركة الجزائري في الشكل الموالي:[1]

1-المرجع نفسه، ص68.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة–الجزائر

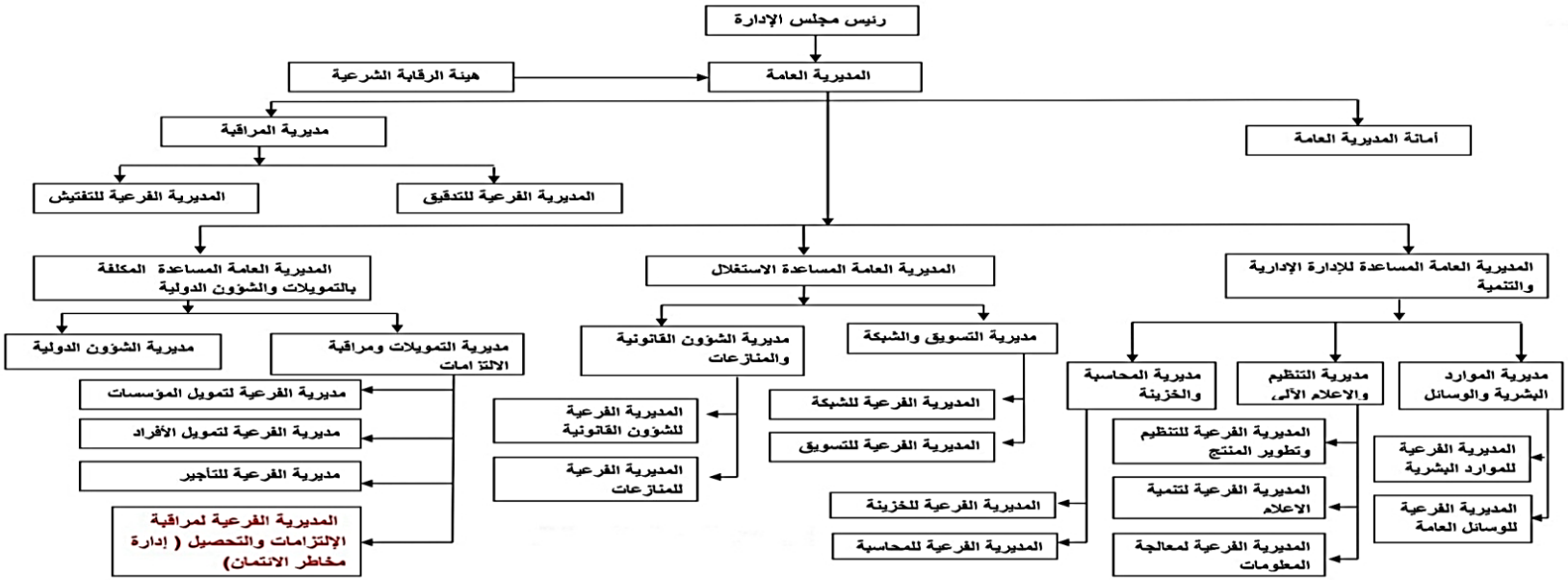

المصدر: بوسعدية مسعود، حميدي أمينة، **واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، مذكرة ماستر، قسم العلوم مالية، فرع مالية وبنوك، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019. متوفرة على الرابط:

http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/15843

2- تقديم بنك السلام

أ- نشأة بنك السلام:[1]

بنك السلام الجزائري هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في **سبتمبر 2008** ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

وانطلق نشاطه بتاريخ **20-10-2008** برأس مال اجتماعي قدره **7,2 مليار دج**، تم رفعه **سنة 2009** إلى **10 مليار دج**، يعتبر البنك ثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي فهو إحدى الوحدات البنكية التابعة لبنك البحرين الذي ينتشر في ثلاث دول عربية هي البحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة .

إن بنك السلام الجزائري يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات بنكية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

ويدير البنك حاليا 19 فرعا يتوزع كالآتي:

- 09 فروع في الوسط.
- 05 فروع في الشرق.
- 02 فرع في الغرب.
- 03 فرع في الجنوب.

ب- الخدمات:[2]

للبنك عدة خدمات يقدمها لعملائه منها:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات البنكية عن بعد" السلام مباشر"

1- الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائري، http://www.alsalamalgeria.com، تاريخ الإطلاع 04-04-2021، على الساعة 09:35

2- التقرير السنوي 2019 لبنك السلام الجزائري.

- خدمة "موبايل بنكنغ"
- خدمة مايل سويفت "سويفتي"
- بطاقة السلام فيزا الدولية.
- خدمة الدفع عبر الإنترنت."E-Amina"
- خزانات الأمانات "أمان"
- ماكينات الدفع الآلي.
- ماكينات الصراف الآلي...الخ[1].

ت-المسؤولية الاجتماعية للبنك:[2]

أولى بنك السلام اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالاتها، تمثلت في تحسين المناخ الاجتماعي لموظفي البنك وإعطاء أهمية في تطوير المستوى المعيشي للموظف، وفي جانب آخر الالتزام بالمشاركة في الأنشطة وبرامج الخدمة المجتمعية ومنها: التعليم، الرعاية الصحية، العمل الخيري للأيتام، نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، دعم المشاريع الصغيرة، دعم العمل التطوعي، ونشر ثقافة الصيرفة والمالية الإسلامية في المجتمع، وقد حقق البنك **سنة 2019** قفزة نوعية ونتائج لافتة ظهرت بشكل واضح في شمولية الخدمات الاجتماعية والتطوعية والخيرية التي احتضنها البنك سواء عن طريق المبادرة أو الشراكة أو الرعاية والدعم، حيث تلقت رضا واسعا من الموظفين على مستوى البنك.

ث-أهداف بنك السلام الجزائري[3]:

- القيام بجميع الأعمال البنكية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- قبول الودائع بمختلف أنواعها.

1- التقرير السنوي 2019 لبنك السلام الجزائري.

2- مرجع نفسه.

3- أحلام خضراوي، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية -دراسة حالة بنك السلام الجزائري-**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، فرع بنوك، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص74. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/9936

- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات البنك وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
- سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات...إلخ.
- منح القروض الحسنة وفقا لقواعد البنك .
- الإتجار بالمعادن النفيسة للقواعد التي يقررها البنك.
- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي هيئة.
- تمثيل الهيئات البنكية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا.
- القيام بتمويل المشروعات المختلفة التي يقوم بها الأفراد.
- قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها حسب رغبة دافعيها[1].

ج- الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري[2]:

من خلال الهيكل التنظيمي للوكالة يترتب ما يلي:

- **مدير الوكالة:** يعين من طرف المديرية العامة وخاضع لسلطة مدير المقر الرئيسي لبنك السلام- الجزائر ويرفق بمديرين: -نائب مدير، -مساعد مدير.
- **الرقابة الداخلي**
- **المكتب الأمامي:** يحتوي على:

- مستشار الزبائن: عبارة عن خلية مسؤولة عن: فتح الحسابات، استقبال ملفات التمويل.
- المسؤول عن الاستقبال والتوجيه: يقوم باستقبال وإعلام العملاء وتوجيههم، وأمين الصندوق.

- **المكتب الخلفي:** ويحتوي على:

- رئيس قسم التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وعمليات التصدير والاستيراد.

1- المرجع نفسه، ص74.

2- فاطمة عبد الكريم، **تقييم التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم تجارية، فرع مالية وتجارة دولية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019، ص47. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/14883

- مصلحة التمويل: دراسة وتحليل طلبات التمويل، التأكد من موافقة الملفات المستلمة للوثائق المكونة المطلوبة.
- رئيس قسم الصراف / الصندوق: خدمة الصندوق عموما تتمثل في تسجيل العمليات الأمرية وتنفيذها وأيضا الطلبات لمقاعد البنوك الأخرى.

الشكل(03): الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام–الجزائر

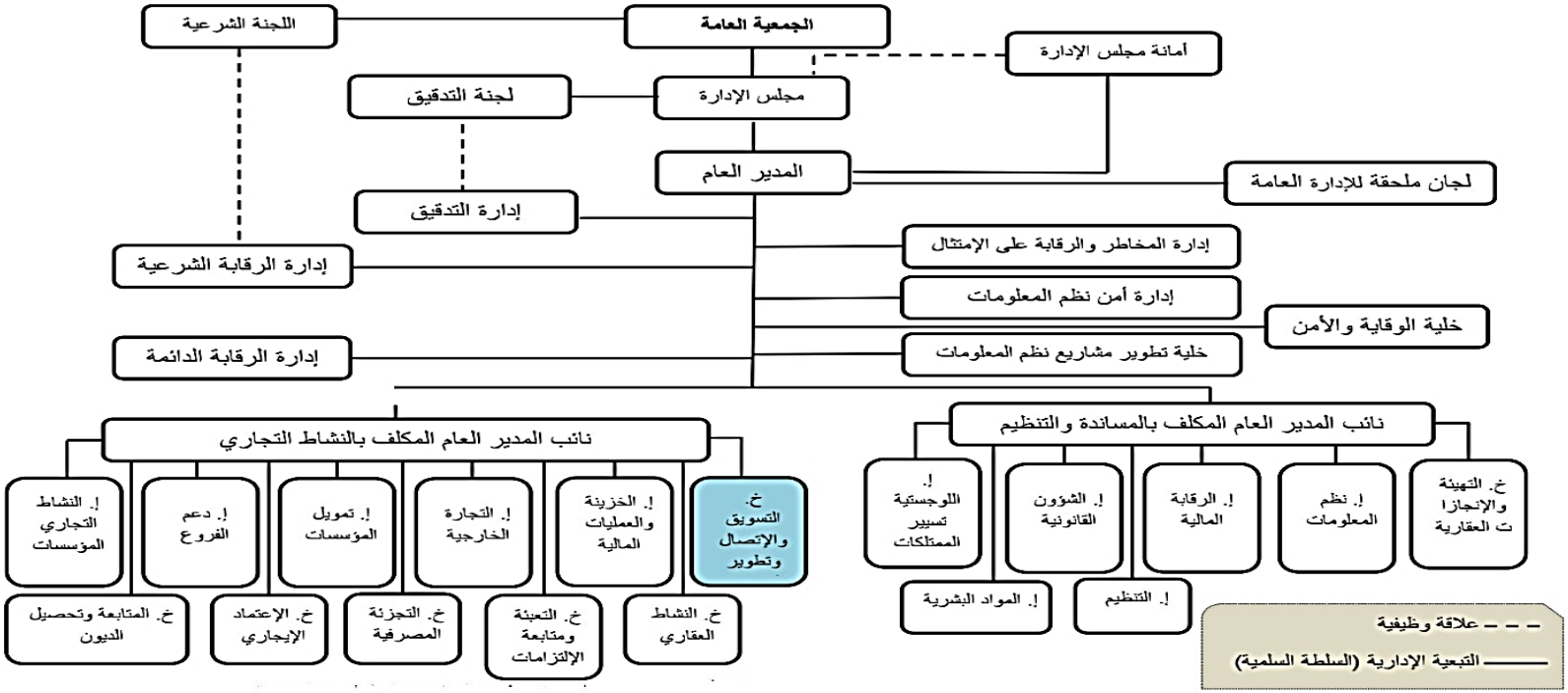

المصدر: وثيقة داخلية من بنك السلام الجزائر

الفرع الثاني: طريقة جمع بيانات الدراسة

من أجل إنجاز هذه الدراسة، واختبار فرضياتها قمنا بجمع المعطيات اللازمة عن طريق ما يلي:

تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في بعض الأرقام من الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة الممتدة من(2012-2017) التي حصلنا على معظمها عن طريق المواقع الإلكترونية التالية:

موقع بنك السلام الجزائري http://www.alsalamalgeria.com

موقع بنك البركة الجزائري https://www.albaraka-bank.com

الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة من المؤشرات :

1- مؤشرات العائد:[1]

أ- العائد على الأصول:

توضح هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الأصول أو بمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول ويقيس ذلك مدى فعالية مجموع الأصول والذي يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من تلك الأصول.

العائد على الأصولROA = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

ب-العائد على حقوق الملكية:

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما إرتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

العائد على حقوق الملكية ROE =النتيجة الصافية / حقوق الملكية

وتساوي أيضا:

العائد على حقوق الملكية ROE = معدل العائد على الأصولxالرفع المالي

ت-الرفع المالي:

يعرف الرفع المالي بأنه مدى أو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات البنك من أجل تمويل احتياجاته المالية.

1- العرابي مصطفى، **تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي**، مرجع سبق ذكره، ص564.

معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية)EM= إجمالي الأصول/ حقوق الملكية

ث-معدل هامش الربح:

يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

معدل هامش الربح PM= النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات

ج-معدل منفعة الأصول:

تتمثل منفعة الأصل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

معدل منفعة الأصول AU = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

2-مؤشرات المخاطرة:[1]

أ- مؤشر قياس مخاطر السيولة:

وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، بمعني آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، فالبنوك الإسلامية لا تستطيع جلب موارد مالية بفوائد، مما يفرض عليها أخذ الضمانات الكافية والإحتياطات اللازمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

مخاطر السيولة = (نقديات (لدى البنك +لدى البنك المركزي+ccp) +الأصول غير نقدية شديدة السيولة) /إجمالي الودائع+ المستحق للبنك وللبنك المركزي)

ب-مؤشر قياس مخاطر سعر الفائدة:

يتمثل في قسمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الأصول أو من خلال قسمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الخصوم، وقد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن في الحقيقة أن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، فهذه الأخيرة تستعمل سعرا مرجعيا لتحديد تكاليف استثماراتها المختلفة.

مخاطر معدل الفائدة = الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

1- بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص90.

ت-مؤشر قياس مخاطر التشغيل:

وتكون ناتجة عن أخطا، ترتكب في البنك سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ومن أهمها: أمانة الموظفين، الأخطاء المهنية.

مخاطر التشغيل = مصاريف العمال /عدد العمال

ث-مؤشر قياس مخاطر الائتمان:

تختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، فصيغ المشاركة في الربح والخسارة يتجلى الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها، أما صيغ العائد الثابت يمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل الالتزامات المترتبة عليه اتجاه البنك.

مخاطر الائتمان= مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة/ تمويلات ممنوحة للزبائن+تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية

ج-مؤشر قياس مخاطر رأس المال:

يمكن حسابه من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول، ويرجع وجود مخاطر رأس المال إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين[1].

مخاطر رأس المال= إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول، أو نسبة بازل

ومن أجل حساب ما سبق استعملنا برنامج الجداول Microsoft Excel 2013

المبحث الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

بعد أن قمنا بتحديد طريقة وأدوات الدراسة، تناولنا فيما يلي تطبيقا على بنك السلام وبنك البركة الجزائري، وذلك من أجل تقييم أدائهما حيث قمنا بحساب مؤشرات العائد والمخاطرة بهدف المقارنة بينهما، واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول: مؤشرات العائد

1- بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص90.

1- المؤشر الأول: العائد على الأصول

الجدول الموالي يتضمن مؤشر العائد على الأصول لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

جدول رقم (1): العائد على الأصول لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة الجزائري ROE%	2,78	2,61	2,64	2,12	1,89	1,43
الجزائري بنك السلام ROE%	3,42	3,2	3,81	0,74	2,03	1,38

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel2013 وبالإعتماد على الملحق (1) و (02)

الشكل رقم(04): نسبة تطور العائد على الأصول لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

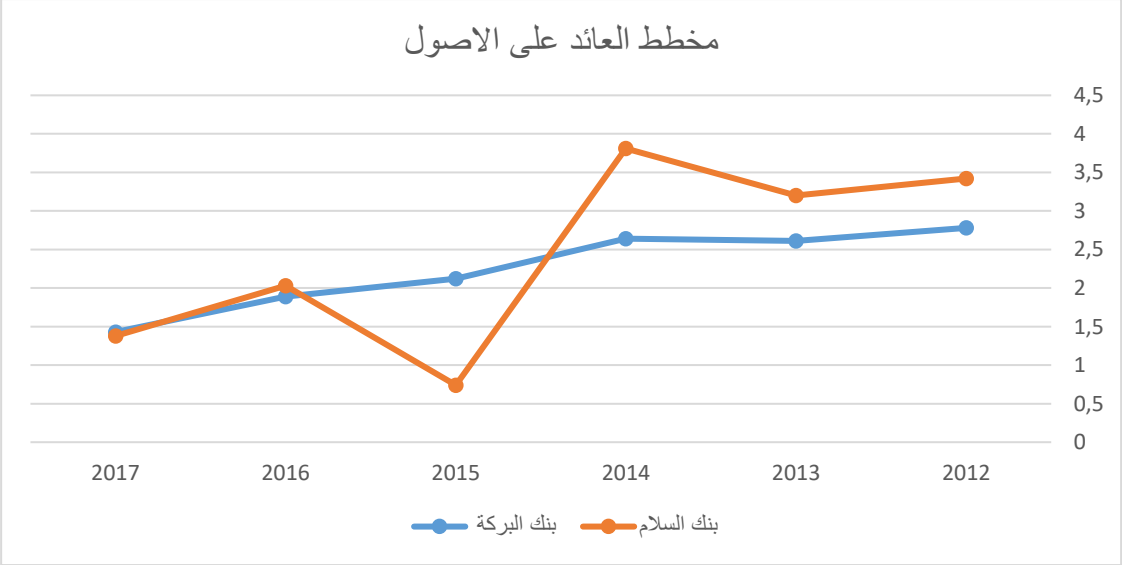

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) وبرنامج Excel2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1) الموضح في الشكل رقم(04) أن نسبة بنك البركة سنة 2012 قدرت ب 2,78% في حين كانت نسبة بنك السلام أعلى منها بنسبة تقدر ب 3,42%، أما سنتي 2013و2014 فقد انخفضت النسبة في بنك البركة أكثر ب 2,61% و2,64%، وظلت نسبة بنك السلام أعلى منها، حيث سجل بنك السلام في السنتين 2013و 2014 نسبا تقدر ب 3,2% و3,81%، وفي سنة 2015 نلاحظ أن بنك السلام قد سجل انخفاضا كبيرا مقارنة ببنك البركة وأدنى نسبة له خلال السنوات من2012 الى

2017 بنسبة تقدر ب 0,74%، في حين سجل بنك البركة نسبة تقدر ب 2,12%، وبالسبة لسنتي 2016و2017 نلاحظ استمرارا في الانخفاض بالنسبة لبنك البركة ليسجل 1,89% و1,43%، وأما بنك السلام فقد سجل تذبذبا ففي سنة 2016 سجل 2,03% وفي سنة 2017 عادت وانخفضت هذه النسبة الى 1,38%.

2- المؤشر الثاني: العائد على حقوق الملكية

الجدول الموالي يتضمن مؤشر العائد على حقوق الملكية لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

الجدول رقم (2): العائد على حقوق الملكية لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة الجزائري ROE%	18,95	17,82	18,08	17,5	16,38	14,45
بنك السلام الجزائري ROE%	9,86	10,04	9,88	2,11	7,02	7,13

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel2013والاعتماد على الملحق من (1) و(02).

الشكل (04): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

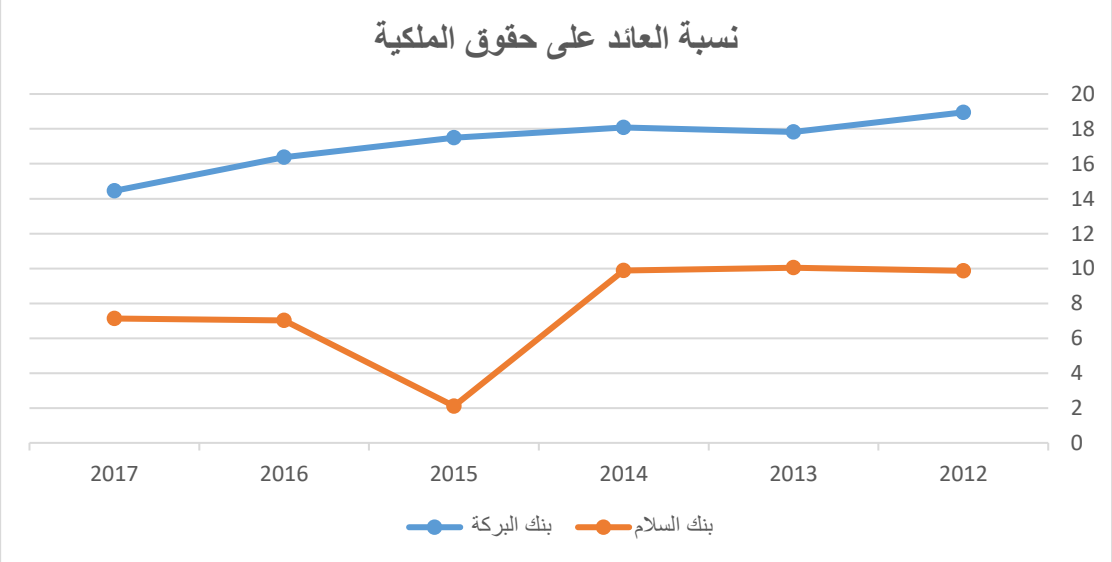

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2) وبرنامج Excel2013

من خلال الجدول رقم(2) والشكل رقم (05) نلاحظ في السنة 2012 أن بنك السلام حقق نسبة قدرها 9,86%، والتي كانت منخفضة مقارنة ببنك البركة الذي حقق 18,95% وهي أعلى نسبة له، ليشهد بعدها سنة 2013 بنك السلام ارتفاعا طفيفا والذي يعتبر الأعلى خلال السنوات 2012 الى 2017 حيث سجل 10,04%، مقارنة ب 17,82% لبنك البركة، وعادت وانخفضت النسبة لبنك السلام سنة 2014 إلى 9,88% مقابل 18,08% لبنك البركة .

اما في سنة 2015 فقد سجل بنك السلام انخفاضا كبيرا، حيث سجل 2,11% في حين أن بنك البركة سجل 17,5% كانخفاض ملحوظ عن السنة الفارطة 2014، وفي السنة 2016 ارتفعت نسبة بنك السلام قليلا لتصل الى 7,02%، ومع ذلك ظلت هذه النسبة منخفضة مقارنة ببنك البركة الذي سجل 16,38%، وفي سنة 2017 نلاحظ أن بنك البركة قد سجل ارتفاعا معتبرا حيث وصلت نسبته الى 7,13%، في حين أن بنك السلام فقد سجل نسبة قدرها 14,45% وهي مرتفعة اذا ما قورنت بالنسبة التي سجلها بنك البركة خلال نفس السنة، وهي النسبة الأدنى له طيلة هاته السنوات من 2012الى 2017.

3- المؤشر الثالث: العائد على هامش الربح

الجدول الموالي يتضمن مؤشر العائد على هامش الربح لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

الجدول رقم (3): العائد على هامش الربح لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة الجزائري ROE%	50,57	52,74	57,63	52,54	46,65	40,93
بنك السلام ROE% الجزائري	37,27	31,49	48,38	13,61	39	29,61

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel2013 وبالإعتماد على الملحق من (1) و(02).

الشكل(06): تطور نسبة العائد على هامش الربح لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

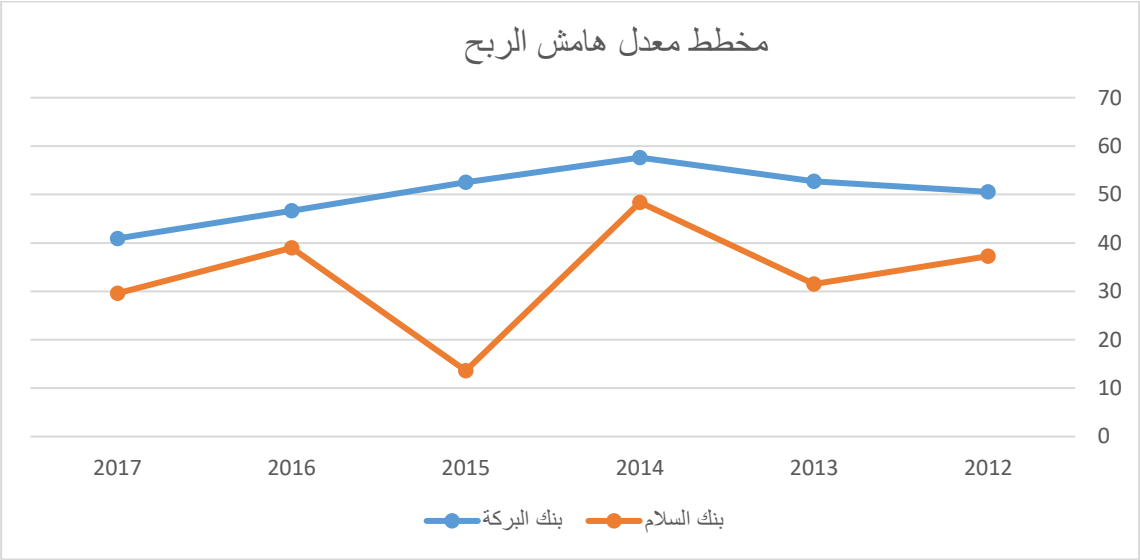

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3) والاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (3) والموضح في الشكل (06) نلاحظ أن بنك البركة قد سجل في سنة 2012 نسبة تقدر ب 50,57% وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببنك السلام الذي سجل 37,23%، وفي سنة 2013 سجل بنك البركة ارتفاعا طفيفا، حيث سجل نسبة تقدر ب 52,74%، في حين أن بنك السلام سجل انخفاضا ملحوظا عن السنة الفارطة، حيث سجل نسبة تقدر ب 31,49%، وفي سنة 2014 سجل بنك السلام أعلى نسبة له خلال السنوات من 2012 الى 2017 تقدر ب48,38% في حين سجل بنك البركة نسبة أعلى منها في ذات السنة، حيث سجل نسبة تقدر ب 57,63%، وفي سنة 2015 سجل بنك البركة نسبة تقدر 52,54%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببنك السلام الذي سجل أدنى نسبة له ب 13,61%.

أما في سنة 2016 فقد سجل بنك السلام انخفاضا مستمرا، فقد سجل نسبة تقدر ب 46,65% في حين سجل بنك البركة نسبة أدنى منها ب 39,00%، أما في سنة 2017 فقد سجل بنك البركة أدنى نسبة له خلال السنوات من2012 إلى 2017، حيث سجل 40,93% في حين سجل بنك السلام نسبة تقدر ب 29,61%.

4- المؤشر الرابع: العائد على منفعة الأصول

الجدول الموالي يتضمن مؤشر العائد على منفعة الأصول لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

الجدول رقم(4): معدل منفعة الأصول لبنك البركة وبنك السلام

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة الجزائري ROE%	5,5	4,94	4,59	4,04	4,06	3,49
بنك السلام الجزائري ROE%	9,16	10,17	7,88	5,46	5,21	4,65

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel2013 وبالإعتماد على الملحق من(1) و(02).

الشكل رقم (07): تطور نسبة منفعة الأصول لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

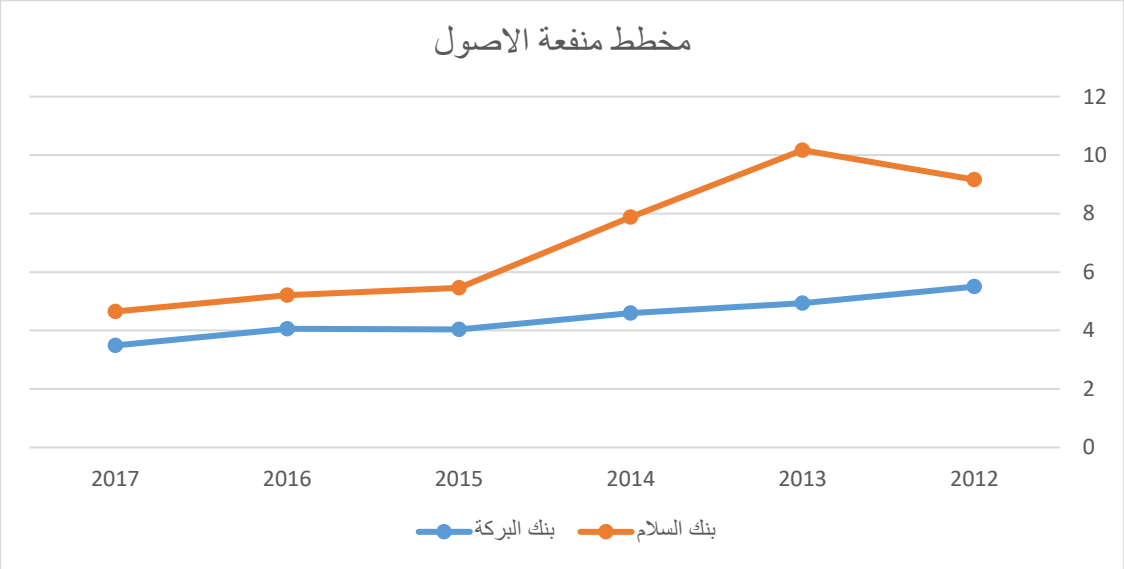

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم(4) وباستخدام برنامج Excel2013

من خلال الجدول رقم(4) الموضح في الشكل رقم (07) نلاحظ أن بنك السلام قد سجل نسبة تقدر ب 9,16% في حين سجل بنك البركة نسبة ضعيفة جدا مقارنة ببنك السلام حيث بلغت 5,5%، وسجل بنك السلام خلال سنة 2013 أعلى نسبة له خلال السنوات من 2012 إلى 2017، حيث سجل نسبة تقدر ب 10,17%، في حين سجل بنك البركة سنة 2013 انخفاضا عن السنة الفارطة ، حيث سجل نسبة تقدر ب 4,94%، واستمر بنك البركة في الانخفاض حيث سجل سنة 2014 نسبة تقدر ب 4,59%وهي نسبة منخفضة مقارنة ببنك السلام أيضا الذي سجل في نفس السنة نسبة تقدر ب 7,88%، وفي سنة 2015 سجل بنك السلام انخفاضا حيث سجل نسبة تقدر ب 5,46% وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببنك البركة الذي

سجل نسبة تقدر ب 4,04%، أما في سنة 2016 فقد سجل بنك السلام نسبة تقدر ب 5,21% بينما سجل بنك البركة نسبة تقدر ب 4,06%، وفي السنة الموالية سنة 2017 سجل كلا البنكين أدنى نسبة لهما خلال السنوات من 2012 إلى 2017، حيث سجل بنك السلام نسبة قدرها 4,65% وبنك البركة كان قد سجل في ذات السنة نسبة قدرها 3,49%، ونلاحظ أن كلا البنكين قد سجل انخفاضا تدريجيا منذ سنة 2013 الى غاية سنة 2017.

5- المؤشر الخامس: العائد على معدل الرفع المالي

الجدول الموالي يتضمن مؤشر العائد على الرفع المالي لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

الجدول رقم(5): معدل الرفع المالي لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة ROE% الجزائري	6,81	6,83	6,83	8,25	8,65	10,12
بنك السلام ROE% الجزائري	2,88	3,13	2,59	2,84	3,45	5,17

المصدر: من اعدا الطالب باستخدام برنامج Excel2013وبالإعتماد على الملحق من (1) و(02)

الشكل رقم(08): تطور نسبة معدل الرفع المالي لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

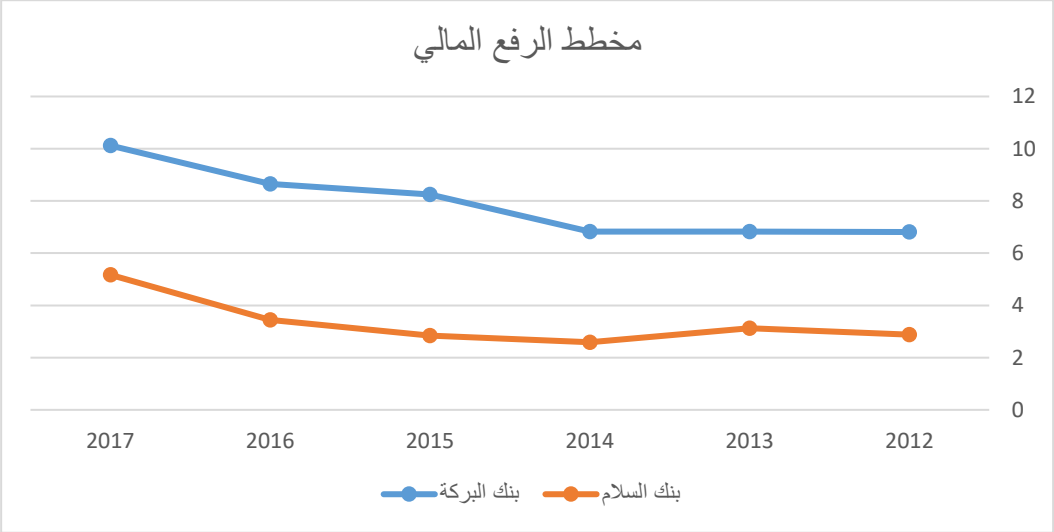

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5) وبرنامج Excel2013

من خلال الجدول رقم (5)الموضح في الشكل رقم (08) نلاحظ أن بنك البركة قد سجل سنة 2012 نسبة تقدر ب 6,81% وهي أكبر من النسبة التي سجلها بنك السلام في ذات السنة والتي تقدر ب 2,88%، وفي سنة 2013 سجل بنك السلام ارتفاعا مقارنة بالسنة الفارطة حيث سجل نسبة تقدر ب 3,13%، في حين أن بنك البركة سجل في كل من 2013و2014 نفس النسبة والتي قدرها 6,83% وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببنك السلام، في حين سجل بنك السلام سنة 2014 نسبة قدرها 2,57%، وفي سنة 2015 فقد سجل بنك البركة ارتفاعا طفيفا أيضا حيث بلغت النسبة 8,25%، وسجل بنك السلام انخفاضا الأدنى خلال السنوات 2012إلى2017 حيث بلغت نسبة سنة 2015مايقدر ب 2,54%، وفي سنة 2016 سجل بنك البركة 8,65% وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببنك السلام، الذي سجل بذات السنة نسبة تقدر ب 3,45 .% أما في سنة 2017 فقد سجل بنك البركة نسبة تقدر ب 10,12%وهي أعلى نسبة له خلال السنوات من 2012 إلى 2017، والأعلى مقارنة ببنك السلام خلال هذه السنوات، أما بنك السلام فقد سجل في سنة 2017 أعلى نسبة له 5,16.%

الفرع الثاني: مؤشرات المخاطرة

1- المؤشر الأول: معدل مخاطر السيولة

الجدول الموالي يتضمن مؤشر مخاطر السيولة لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

الجدول رقم (6): معدل مخاطر السيولة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة	0,89	0,89	0,83	0,78	0,69	0,62
بنك السلام	0,75	0,6	0,82	0,95	0,75	0,71

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2013 وبالاعتماد على الملحق من (1) و(02).

الشكل رقم(09): تغيرات مخاطر السيولة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

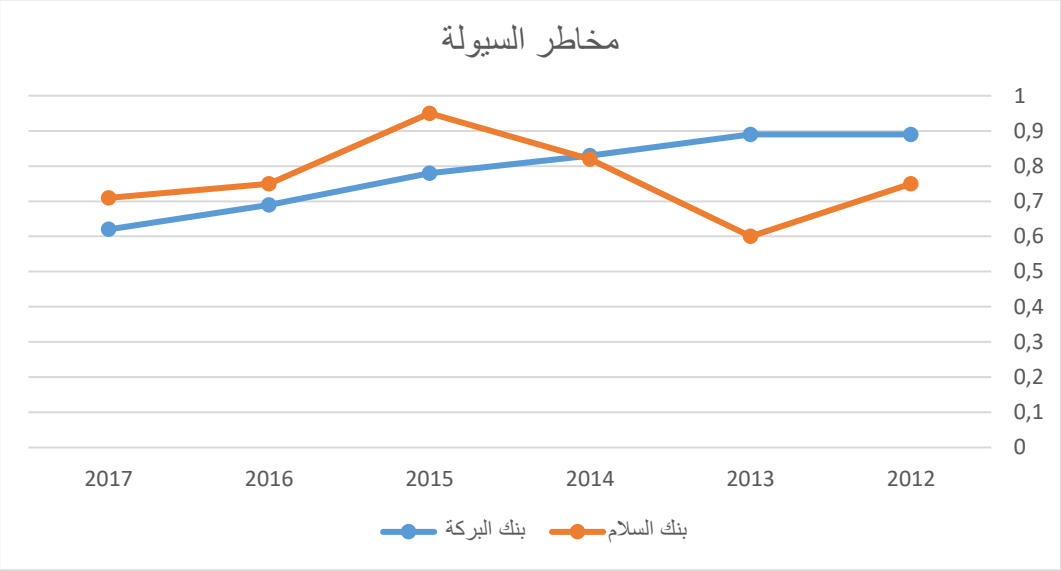

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (6) وبرنامج Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم(6)الموضح في الشكل رقم(09) أن بنك البركة قد سجل نفس النسبة خلال سنتي 2012و2013 0,89%، في حين سجل بنك السلام نسبة أقل خلال سنة 2012 تقدر ب 0,75%، أما في سنة 2013 فقد سجل بنك السلام إنخفاضا الأدنى خلال السنوات من 2012 إلى 2017حيث سجل 0,6%، وفي سنة 2014 كانت نسب البنكين متقاربة جدا فقد سجل بنك البركة 0,83% وسجل بنك السلام 0,82%، وفي سنة 2015 سجل بنك السلام ارتفاعا كبيرا بلغ 0,95% في حين سجل بنك البركة 0,78%، أما في سنة 2016 فقد سجل بنك البركة نسبة تقدر ب 0,69%، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببنك السلام الذي سجل في ذات السنة 0,75%، لتستمر هذه النسبة في الانخفاض لكلا البنكين في السنة الموالية ،فقد سجل بنك البركة 0,62% وهي النسبة الأدنى له خلال السنوات من 2012 إلى 2017، في حين سجل بنك السلام 0,71%.

2- المؤشر الثاني: مخاطر الائتمان

الجدول الموالي يتضمن مؤشر مخاطر الائتمان لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

الجدول رقم (7): معدل مخاطر الائتمان لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة	0,11	0,007	0,003	0,006	0,007	0,008
بنك السلام	0,023	0,042	0,02	0,037	0,011	0,022

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2013 وبالإعتماد على الملحق من (1) و(02).

الشكل رقم (10): تغيرات مخاطر الائتمان لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

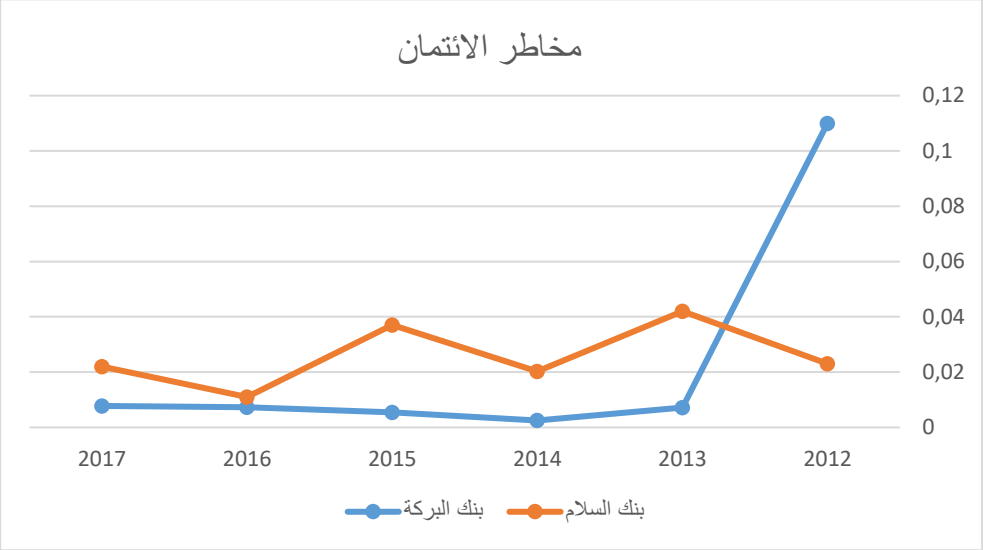

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(7) وباستخدام برنامج Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) الموضح في الشكل رقم(10) أنه في سنة 2012 قد سجل بنك البركة أعلى نسبة له خلال سنوات من2012 إلى2017 تقدر ب 0,11%، بينما سجل بنك السلام 0,023%، وفي السنة الموالية سجل بنك البركة 0,0072% ويعد انخفاضا كبيرا مقارنة ببنك السلام الذي سجل في سنة 2013 ارتفاعا حيث سجل 0,042% ، أما في سنة 2014 فقد سجل بنك البركة انخفاضا مستمرا حيث سجل 0,0025% وهو أدنى مستوى له وبالنسبة لبنك السلام فقد سجل في سنة 2014 نسبة 0,0203%، وفي سنة 2015 سجل بنك السلام ارتفاعا بلغ 0,037%، في حين سجل بنك البركة 0,0055% وهو ارتفاع طفيف نوعا ما ،وفي سنة 2016 كانت نسب البنكين متقاربة حيث سجل بنك السلام 0,011% وبينما بنك البركة سجل 0,0073%، أما سنة 2017 فقد سجل بنك البركة نسبة تقدر ب 0,0078%، وسجل بنك السلام ارتفاعا مقارنة ببنك البركة ،حيث سجل بنك السلام 0,022 %.

3- المؤشر الثالث: مخاطر رأس المال

الجدول الموالي يتضمن مؤشر مخاطر رأس المال لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الآتي:

الجدول رقم (8): معدل مخاطر رأس المال لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة	14,66	14,62	14,63	12,12	11,56	9,87
بنك السلام	3,46	3,19	3,87	3,95	2,89	1,93

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2013 وبالاعتماد على الملحق من (1) و(02).

الشكل رقم (11): تغيرات نسبة مخاطر رأس المال لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

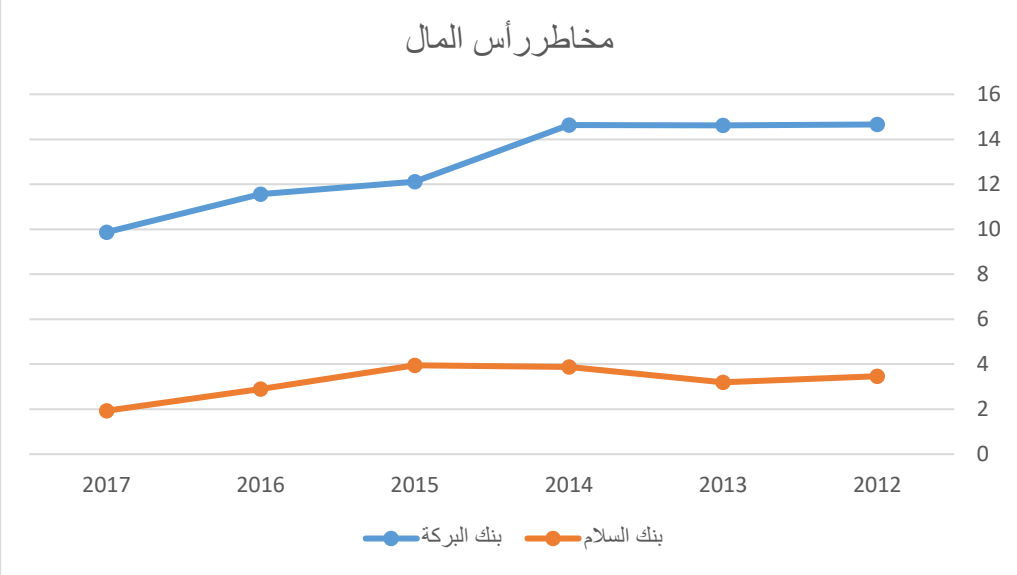

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (8) وباستخدام برنامج Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) الموضح في الشكل رقم (11) أن بنك البركة قد سجل في سنة 2012 نسبة قدرها 14,66%، في حين سجل بنك السلام نسبة ضئيلة جدا قدرها 3,46%، وفي سنتي 2013 و2014 ظلت النسب متقاربة لكلا البنكين حيث سجل بنك البركة على التوالي 14,62% و14,63%، أما بالنسبة لبنك السلام فقد سجل قيم أدنى مقارن ببنك البركة 3,19% و3,87% وهي نسب

ضعيفة جدا، وفي سنة 2015 نلاحظ انخفاض نسبة بنك البركة لتصل إلى 12,12%، في حين سجل بنك السلام سنة 2015 نسبة 3,95%، وفي سنة 2016 نلاحظ استمرار نسبة بنك البركة بالانخفاض لتصل إلى 2,891% ، وبالنسبة لبنك السلام ظلت النسب متقاربة فقد سجل سنة 2016 ما نسبته 11,56%، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد سجل بنك البركة أدنى نسبة له خلال السنوات من 2012 إلى 2017 تقدر ب 9,87% ، ومقابل ذلك سجل بنك السلام نسبة منخفضة مقارنة ببنك البركة تقدر ب 1,93%.

ومن خلال البيان نلاحظ أن نسب كلا البنكين كانت في انخفاض مستمر خلال السنوات من 2012 إلى 2017.

4- المؤشر الرابع: مخاطر سعر الفائدة

الجدول الموالي يتضمن مؤشر مخاطر سعر الفائدة لكلا البنكين خلال الفترة من 2012إلى 2017 كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): معدل مخاطر سعر الفائدة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنك البركة	38,78	40,44	49,53	49,83	52,64	52,63
بنك السلام	63,3	57,16	76	52,62	55,72	53,98

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2013 وبالإعتماد على الملحق من (1) و(02).

الشكل رقم (12): تغيرات نسبة مخاطر سعر الفائدة لبنك البركة وبنك السلام الجزائري

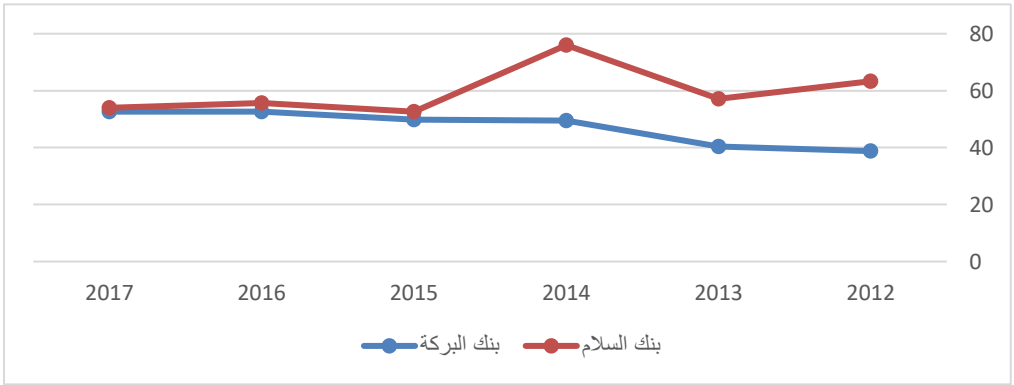

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (09) وباستخدام برنامج Excel 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09) الموضح في الشكل رقم(12) أنه خلال سنة 2012 سجل بنك السلام نسبة قدرها 63,3%، في حين سجل بنك البركة في نفس السنة نسبة قدرها 38,78%، وفي سنة 2013 سجل بنك السلام انخفاضا وصلت النسبة إلى 57,16%، في حين أن بنك البركة سجل إرتفاعا قدره 40,44%، وفي سنة 2014 سجل بنك السلام أعلى نسبة له خلال السنوات من 2012إلى2017 والتي قدرت ب 76%، في حين بنك البركة قد سجل ارتفاعا طفيفا قدره 49,53%، وفي سنة 2015 سجل بنك السلام انخفاضا قدره 52,62%، وسجل بنك البركة نسبة متقاربة حيث سجل 49,83%، وفي سنة 2016 سجل كلا البنكين ارتفاعا طفيفا حيث سجل بنك السلام نسبة قدرها 55,72% في حين سجل بنك البركة 52,64%، وفي سنة 2017 سجل بنك البركة 52,63%، في حين سجل بنك السلام نسبة قدرها %.53,98

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أهم بنكين إسلاميين عاملين في الجزائر، عن طريق إعطاء لمحة موجزة عن كل من بنك السلام وبنك البركة الجزائري، ومن ثم حاولنا أن نسقط الجزء النظري على الدراسة التطبيقية وذلك بحساب العوائد والمخاطر لكلا البنكين، ومعرفة نسب المؤشرات المشتركة والمختلفة وأهم الفروقات بينهما.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لمؤشرات العائد فبنك البركة أفضل من بنك السلام.
- أما بالنسبة لمؤشرات المخاطرة فأداء البنكين متقارب.

الخاتمة

الخاتمة

قامت الدراسة بتقييم أداء البنوك الإسلامية وفق طريقة العائد والمخاطرة، باستخدام عينة مكونة من بنكين إسلاميين عاملين في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2017، حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناول الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية، بينما تضمن الفصل الثاني الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ومن ثم مناقشة وتحليل نتائج الدراسة .

ونقدم فيما يلي مختلف النتائج التي تم التوصل إليها، متبوعة بجملة من التوصيات وإفاق الدراسة.

أولا: النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1- الكفاءة في استخدام الأصول أو بمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول لبنك السلام أكبر مقارنة ببنك البركة.

2- توضح نسبة العائد على حقوق الملكية أن بنك البركة يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين مقارنة ببنك البركة الجزائري.

3- درجة الرفع المالي لدى بنك البركة أكبر من بنك السلام الجزائري، أي أن بنك البركة يقوم باستخدام أموال الغير لتمويل رأسماله المستثمر من أجل تحقيق دخل مرتفع للمساهمين.

4- من خلال نتائج معدل العائد على الأصول المتحصل عليها نستطيع القول أن بنك السلام الجزائري ذو كفاءة عالية مقارنة ببنك البركة، وهذا يرجع أساسا إلى أن بنك السلام أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع (PM) للبنك خلال فترة الدراسة.

5- بنك السلام يقوم بالاستخدام الأمثل للأصول أي فاعلية استخدام الموارد المالية داخل المؤسسة والكفاءة في إدارة الأصول.

6- مخاطر السيولة أي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حانت آجالها، كانت نتائج كلا البنكين متقاربة بالرغم من أن مخاطر السيولة تكون أكثر شدة بالنسبة للبنوك الإسلامية وذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على الاقتراض بفائدة من البنوك أو حتى من البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، إضافة إلى عدم جواز بيع ديونها إلا بقيمتها الإسمية وأمام هذه الأسباب تصبح البنوك الإسلامية عرضة لمخاطر السيولة بشكل أكبر.

7- احتمال التخلف عن السداد يزداد أكثر عند بنك السلام، فمخاطر الائتمان لديه أكبر من بنك البركة، الذي يمكن أن تتولد عنه خسارة كبيرة.

8- عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث لدى بنك البركة أعلى من بنك السلام وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين .

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى:

نص الفرضية " تعطي مؤشرات العائد تقييم متوسط للأداء في البنوك الإسلامية بالجزائر".

نقبل الفرضية حسب النتيجة رقم 04 "من خلال نتائج معدل العائد على الأصول المتحصل عليها نستطيع القول أن بنك السلام الجزائري ذو كفاءة عالية مقارنة ببنك البركة الجزائري وهذا يرجع أساسا إلى أن بنك السلام أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع (PM) للبنك خلال فترة الدراسة ".

2- اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية " مخاطرة البنوك الإسلامية متوسطة وفق المؤشرات المستخدمة"

حسب النتيجة رقم 06 " من خلال مخاطر السيولة أي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حانت آجالها، كانت نتائج كلا البنكين متقاربة بالرغم من أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة. وذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على الاقتراض بفائدة من البنوك أو حتى من البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، إضافة إلى عدم جواز بيع ديونها إلا بقيمتها الإسمية وأمام هذه الأسباب تصبح البنوك الإسلامية عرضة لمخاطر السيولة بشكل أكبر". ومنه حسب هذه النتيجة نرفض الفرضية الثانية.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية" هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية في الجزائر"

حسب النتيجة رقم(06) "مخاطر السيولة أي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حانت آجالها، كانت نتائج كلا البنكين متقاربة بالرغم من أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة، فأي

عملية استثمارية تنطوي على قدر معين من المخاطرة، فتحقيق نسبة معينة من العوائد المطلوبة مرتبط بدرجة المخاطرة". نجد أن هناك طردية بين العائد والمخاطرة ومنه نقبل الفرضية.

ثالثا: التوصيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها خلال هذه الدراسة نقترح مجموعة توصيات:

- تحسين صافي الدخل بالاعتماد على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى رفعه.
- التنويع في مجالات النشاط والابتكارات الجديدة التي تتلاءم مع الشريعة الإسلامية.
- التوازن في إدارة السيولة بين نوعية الودائع ومجالات توظيفها.
- السعي للتركيز على مختلف الصيغ الاستثمارية، وذلك من أجل توليد إي إيرادات متوازنة.
- التركيز على الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي للموازنة بين الودائع والتوظيفات وآجالها.
- التركيز على مخاطر الاستثمار بتطبيق مفهوم الموازنة بين المخاطر والعائد، وذلك من خلال تشكيل محافظ استثمارية متعددة.
- العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالبنوك على تطبيق وسائل الاستثمار الإسلامية.

رابعا: الآفاق المستقبلية

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، ومن خلال ما تم ملاحظته واستنتاجه، فيمكن للدراسات المستقبلية في هذا الموضوع تغطية النقاط التالي:

- أثر نظم الدفع الإلكتروني على العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية.
- تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر في ظل المنافسة للبنوك التجارية.
- تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام الطرق الإحصائية والقياسية الحديثة.
- مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. جعيد البشير، قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، دار المنهل للنشر، مصر، 2014.
2. خالد آمين، حسين سعيد سعيفان، **العمليات البنكية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
3. طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازلIII** ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
4. عاهد سنجق، **أساسيات العمليات المصرفية الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الأردن، 2010.
5. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث، المنصورة، مصر، 2004.
6. على سيد إسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020.
7. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة التمويل المصرفي**، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان.
8. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الاسلام**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
9. محمد شاهين، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.

مذكرات واطروحات:

1. أحلام خضراوي، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية–دراسة حالة بنك السلام الجزائري–**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، فرع بنوك، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016. متوفرة على الرابط:

http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/9936

2. بلقيس دنيا، زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية : دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي**، أطروحة شهادة دكتوراه الطور الثالث، فرع مالية بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

3. بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2012.

4. بوسعدية مسعود، حميدي أمينة، واقع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية–دراسة حالة بنك البركة الجزائري–، مذكرة ماستر، قسم العلوم مالية، فرع مالية وبنوك، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/15843

بوعلي دليلة، **إدارة المخاطر البنكية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، فرع مالية وإدارة المخاطر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة مسيلة، الجزائر، 2015. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/2303

5. خضراوي عبد النور، **طرق تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية "دراسة قرض الإيجار في بنك البركة الجزائري فرع سطيف"**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، فرع بنوك، جامعة مسيلة، 2013. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/8833

6. سرايش جميلة، **المعالجة المحاسبية والجبائية لأنشطة البنوك الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري – وكالة سطيف**، مذكرة ماستر، قسم العلوم إقتصادية، فرع مالية وجباية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/9427

7. عبد الحق عبد الهاني، بعلي مراد، **أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في البنوك الإسلامية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"**، مذكرة ماستر، قسم المالية والمحاسبة، فرع مالية وبنوك، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/15832

8. عبد الرزاق عزوز، **واقع المزيج التسويقي التسويق في البنوك الإسلامية وأثره على ولاء الزبائن"دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، فرع تسويق مصرفي، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/23256
9. فاطمة عبد الكريم، **تقييم التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم تجارية، فرع مالية وتجارة دولية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/14883
10. قلمين فايزة، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015. متوفرة على الرابط:
http://dspace.univ-msila.dz:8080//x56789/2304mlui/handle/1234
11. مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
12. موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازلII** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية، تخصص مصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجيزة، مصر، 2008.

مجلات وملتقيات:

1. بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 4، 2018، ص84.
2. رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2**، مجلة جامعة عبد العزيز، العدد الثاني، 2010.
3. العرابي مصطفى، **تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، العدد 01، 2019.
4. هند مهداوي واخرون، **الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1- Kabir, Nurul, and Andrew Worthington, and Rakesh Gupta: **Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks,** Pacific-Basin Finance Journal, September 2015, Pages 327-353. Available at: https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2015.06.001

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- ابراهيم قوشجي، **العائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية**، https://cutt.ly/Lb6eBfw.
- بنك البركة الجزائري، الموقع الرسمي للبنك، https://www.albaraka-bank.com.
- التقرير السنوي 2019 لبنك السلام الجزائري. https://www.albaraka-bank.com.
- جابر شعيب الإسماعيل، **مفهوم العمل المصرفي الإسلامي**، https://www.alukah.net/culture/0/20790/.
- حمدان عبد الله، **البنوك الإسلامية وموقعها في الاقتصاد العالمي**، https://www.alkhaleej.ae.
- محمد خطابي، **طبيعة البنوك التشاركية**، https://www.droitetentreprise.com/.
- الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائري، http://www.alsalamalgeria.com.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
99 616 004	89.902.868	89.962.379 016,87	74 652 365 251,64	84 483 880 749	81 264 583 404	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية
248.632.694 000	210.343.621000	193.573.057 548,99	162.772.728.322, 74	157.073.194.919,2 8	150787878.137,23	اجمالي الأصول
24546.000 000	24312000.000	23 463 000 000	23 813 000 000	22 965 000 000	22 110 000 000	اجمالي حقوق الملكية
3 123 641	3.179.827	2.356.604	2 381 608 968.86	879 397 409.01	577158936.97	تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية
136 553 371	107.531.185	94.097.100	78246666747.51	62640 201 678.62	57891423240.10	تمويلات ممنوحة للزبائن
3 553 182	3 374 185	3 027 899 215	2874 901 188,70	2 829 494 103	2 538 346 992	اجمالي الودائع
164 849 660	133 535 556	119 025 045 022	92 404 689 069	97 812 918 882	93 534 941 112	ديون اتجاه الزبائن
8.668.943.000	8.538.986.000	7.818.191.000	7 473 150 519,67	7 760 063 027,68	8 285 828 929	إجمالي الإرادات
1 102 522	818.902	537.337	205.274.473.64	459.129.445.02	6609564872.02	مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة
3 548 415 000	3.983.568 000	4107.918 040,24	4 306 604 700,34	4 092 489.013,27	4 190 030 186,46	النتيجة الصافية

الملحق رقم (02):

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
34846.456	18923.368	15 851 680	11 221 358	10029.677	10 567 060	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية
85775.329	53 103 919	40 575 207	36 309 089	39 550 749	32 782 523	إجمالي الأصول
165 630	153 810	143 010	14 0 000	12 6 170	113 500	إجمالي حقوق الملكية
45454.481	29377.096	21268.340	22 548 034	27530.829	20 212 187	تمويلات ممنوحة للزبائن
848 213	210 776	83 177	64 164	60 395	56 676	تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية
3 315 923	3 000 787	2 697 882	1 487 870	1 551 994	1 586 846	الأصول الثابتة المادية
53 717 182	29 084.236	19 407.756	15 409 819	19 084 716	16 125 515	اجمالي الودائع
3 989 527	2 769 196	2 214 284	2 859 401	4 021 811	3 003 926	إجمالي الإيرادات
1 026 456	344 379	803 866	460 608	1 171 920	470 476	مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة
1 181 246	1 080 086	301 357	1 383 314	1 266 660	1 119 549	النتيجة الصافية

الملحق رقم (03): تصريح النزاهة

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوقفالة لمين المولود(ة) بتاريخ: 1994/03/10 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200383242 الصادرة بتاريخ: 2016/04/26 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

" تقييم أداء البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من حيث العائد والمخاطرة "

دراسة مقارنة للفترة (2012 – 2017)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/16

التوقيع والبصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة